

بنك السلام ش.م.ب.
البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2023

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الصفحة	المحتويات
5 – 1	تقرير مجلس الإدارة
9 – 6	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
16 - 10	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى المساهمين
	البيانات المالية الموحدة
17	بيان المركز المالي الموحد
18	بيان الدخل الموحد
19	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
20	بيان التدفقات النقدية الموحد
103 - 21	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير رئيس مجلس الإدارة – النتائج المالية لعام 2023

شهدت الاقتصادات استقراراً نسبياً في عام 2023 نظراً لهبوط معدلات التضخم وارتفاع ثقة المستهلكين، وهو ما يُفترض أن يكون مؤشراً جيداً؛ إلا أن تفاقم التوترات الجيوسياسية في نهاية العام قد ألقى بظلاله على هذه القراءات. وقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التصدي للتحديات الاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث المؤسفة، حيث أظهرت مرونة كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد الاستثمارات الحكومية عبر برامج التنمية الوطنية.

أشارت التنبؤات إلى نمو الاقتصاد الخليجي بنسبة 1.1% في عام 2023 قبل أن يقفز إلى 3.6% و3.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي (البنك الدولي، 2023). كما من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي بمملكة البحرين المتوسط العالمي – وحتى الإقليمي – 2.7% بدعم من القطاعات غير النفطية التي ستشهد هي الأخرى نمواً بنسبة 3.2% في عام 2023 (صندوق النقد الدولي، 2023). وفي حين قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف البحرين من "إيجابي" إلى "مستقر"، إلا أنها أبقى تصنيفاتها عند "B+/B" على أمل أن تُبشر الحكومة الموقرة تطبيق الإجراءات اللازمة لمعالجة عجز الميزانية لديها.

وقد تعامل بنك السلام بفاعلية مع تحديات الاقتصاد التي ظهرت خلال عام 2023، حيث تمكن من التحكم في التكاليف والحفاظ على سيولة جيدة على مدار العام. لقد واصلنا تنمية العمليات المصرفية الأساسية واستمرت مساعيها للحصول على حصة سوقية إضافية وذلك تماشياً مع استراتيجيتنا وأهدافنا لتكون قوة إقليمية لا يُستهان بها ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث يُعرف بنك السلام بأنه أحد أكبر البنوك على الصعيد المحلي وواحد من الأسرع نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما أتاح لنا فرصة الاستفادة من الفرص المواتية خلال عام 2024 وما بعده.

على صعيد آخر، حقق بنك السلام إجمالي دخل تشغيلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 279.3 مليون دينار بحريني (740.7 مليون دولار أمريكي)، مما يعكس زيادة كبيرة بنسبة 79.7% مقارنة مع 155.4 مليون دينار بحريني (412.2 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2022. وفي خضم توسع خطوط الأعمال الرئيسية داخلياً وخارجياً، أعلن البنك عن تحقيق صافي أرباح عائدة للمساهمين بقيمة 42.2 مليون دينار بحريني (112.0 مليون دولار أمريكي)، مقارنة مع 31.6 مليون دينار بحريني (83.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2022، مما يعكس زيادة كبيرة قدرها 33.7%. كما ارتفع إجمالي الأصول على أساس سنوي بنسبة 32.0% ليصل إلى 5.1 مليار دينار بحريني (13.7 مليار دولار أمريكي). ورغم بلوغ نسبة التمويل المتعثّر 3.8% في عام 2023 مقابل 2.5% في

2022، فلا تزال جودة الأصول تحتفظ بمكانتها الرائدة في السوق. ومن أهم الإنجازات، الاستحواذ على حصة الأغلبية في البنك الأسرع نمواً بالجزائر بإجمالي أصول بلغت قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي وذلك اعتباراً من عام 2023، حيث تم توحيد البيانات المالية.

ومن أبرز المحطات المالية أيضاً لعام 2023، تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الأصول بنسبة 13.2% و1.1% مقارنة مع 10.5% و1.0% على التوالي لعام 2022. كما شهدت الكفاءة التشغيلية انتعاشاً، حيث تم التحكم بالتكاليف وزيادة إجمالي الدخل التشغيلي الذي أدى بدوره إلى تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل بنسبة 47.9%، منخفضاً بنسبة 8.8% عن عام 2022. بينما سجلت المحفظة التمويلية وودائع الزبائن زيادات كبيرة بنسبة 34.7% و36.2% لتصل إلى 2.7 مليار دينار بحريني و3.5 مليار دينار بحريني على التوالي .

وعلى مدار العام 2023، شهد بنك السلام نمواً في قطاعاته، حيث حافظنا على نسبة كفاية رأس مال جيدة بلغت 20.4% على الرغم من النمو الخارجي الملحوظ، بالإضافة إلى زيادة بنسبة 5% في محفظة التمويل المحلية وأخرى بنسبة 19% في محفظة الدخل الثابت لتصل بذلك إلى 1 مليار دينار بحريني.

وبالنظر إلى أداء بنك السلام القوي، خلال العام المنصرم، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية 2023 بنسبة 12% من رأس مال البنك الصادر والمدفوع (7% أرباح نقدية و5% أسهم منحة) أي ما يُعادل 31.0 مليون دينار بحريني (82.3 مليون دولار أمريكي) بعد أخذ الموافقات اللازمة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية والجهات التنظيمية.

أطلق بنك السلام هويته المؤسسية الجديدة عام 2021، واستمر بتطويرها – حتى العام 2023 – لتتمحور حول الأفراد. إن مفتاح هذه الرحلة يكمن في ضمان استدامة وتوافق نمونا مع التوجهات الحالية، حيث واصلنا إثراء عروضنا بغية تلبية احتياجات زبائننا. فقد أعلن البنك عن توفير العديد من الخدمات المتميزة مثل: Samsung Wallet ، "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، "احصل على راتبك مقدماً"، وكذلك إمكانية استخدام بطاقة الهوية البحرينية لإتمام المعاملات المصرفية عبر جهاز الصراف الآلي. وتهدف هذه المبادرات إلى تلبية المتطلبات المتغيرة للمستهلكين ومواكبة التقدم التكنولوجي في آن واحد.

واستكمالاً لمبادراته الرائدة فقد، قام بنك السلام بطرح منصة "السلام للاستثمار"، وهي منصة استثمارية إلكترونية مژودة بإمكانية الوصول المباشر إلى أسواق الأسهم العالمية من خلال فئات الأصول المختلفة عبر منصة التداول الرقمية، مما يسمح لزبائن الخدمات المصرفية الخاصة والرواد

من إدارة محافظهم وتتبع استثماراتهم في الوقت الفعلي ومن أي مكان عبر تطبيق البنك، وعلى صعيد ذي صلة، قدم البنك أيضاً خدمة التوقيع الإلكتروني لإتمام المعاملات المصرفية الافتراضية دون الحاجة لزيارة الفرع. وتُسهم هذه المبادرات وغيرها، بتعزيز جهودنا المستمرة في مجال الاستدامة، كحملة "نمو بكم ومعكم" التي هدفت لزيادة رقعة المساحات الخضراء في البحرين من خلال زراعة 20,000 شجرة.

ومع انطلاقة العام الجديد 2024، نجدد تأكيدنا على التزام البنك بتقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والزبائن والموظفين والمجتمعات. ونحن على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات ومواكبة التغييرات واغتنام الفرص ضمن أسواق سريعة الحركة يصعب التنبؤ بها. وبالأصالة عن مجلس الإدارة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المساهمين على ثقتهم الكبيرة بنا.

وفي الختام، تماشياً مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2023، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه والذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة
أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

بدل المصروفات	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة					المكافآت الثابتة				الاسم	
			المجموع	أخرى **	خطط تحفيزية	Bonus	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	المجموع	أخرى *	رواتب	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان		مكافأة رئيس وأعضاء المجلس
أولاً: الأعضاء المستقلين:													
-	157,000	-	-	-	-	-	-	157,000	-	-	52,000	105,000	1- السيد سالم عبدالله العوادي
-	169,000	-	-	-	-	-	-	169,000	-	-	64,000	105,000	2- السيد الحر محمد السويدي
-	169,000	-	-	-	-	-	-	169,000	-	-	64,000	105,000	3- السيد طارق عبدالحافظ العجيلي
-	173,000	-	-	-	-	-	-	173,000	-	-	68,000	105,000	4- السيد خالد سالم الخليان
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
-	200,000	-	-	-	-	-	-	200,000	-	-	75,000	125,000	1- سعادة الشيخ خالد مستفيل المعشني
-	157,000	-	-	-	-	-	-	157,000	-	-	52,000	105,000	2- السيد مطر محمد البلوشي
-	161,000	-	-	-	-	-	-	161,000	-	-	56,000	105,000	3- السيد سلمان صالح المحميد
-	149,000	-	-	-	-	-	-	149,000	-	-	44,000	105,000	4- السيد زايد علي الأمين
-	149,000	-	-	-	-	-	-	149,000	-	-	44,000	105,000	5- السيد هشام صالح الساعي
-	1,484,000	-	-	-	-	-	-	1,484,000	-	-	519,000	965,000	المجموع

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني. لا يوجد لدى البنك أعضاء تنفيذيين.

المكافآت الأخرى:

* لا يوجد مزايا عينية.

** لا يوجد مزايا لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح.

تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2023، والتي ستخضع لموافقة مساهمي البنك في الجمعية العمومية السنوية القادمة.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت / أخرى نقدية / عينية للعام 2023	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
3,526,415	230,028	1,543,387	1,753,000	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing) ... الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ... الخ).

1. رواتب ومنافع الموظفين المدفوعة لا تشمل تكاليف الموظفين الغير المباشرة، كإشتراكات في التأمينات الإجتماعية ومكافآت نهاية الخدمة ومصاريف التأمين الصحية ومصاريف السفر.
2. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم إكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.
3. بالإضافة إلى المزايا المذكورة أعلاه، تم إدراج خطة حوافز طويلة الأجل (LTIP) للموظفين خلال السنة، مما يتيح للموظف المعني المشاركة في خطة الأسهم المكتسبة. وبموجب شروط LTIP، سيتم منح الأسهم المخصصة للموظفين واكتسابها من قبل الموظفين على مدى فترة أداء تتراوح من 5 إلى 6 سنوات. يتم تقييم الرسوم المحاسبية غير النقدية لبرنامج LTIP بموجب المعيار المحاسبي (IFRS2) - الدفع بالأسهم - ويتم الاعتراف بها على مدى فترة الاستحقاق البالغة 5 سنوات. ولمزيد من الإيضاح حول هيكل المكافآت، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتعلقة بالمكافآت والحوافز في التقرير السنوي للبنك.



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

13 فبراير 2024

المنامة، مملكة البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31م

أولاً: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكاً إسلامياً بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام إما مباشرة أو من خلال لجنتها التنفيذية وإدارة الالتزام الشرعي وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربع اجتماعات، عقدت ثلاثة منها حضورياً، وواحد عن طريق الاتصال المرئي، كما عقدت لجنتها التنفيذية عشر اجتماعات.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعاً: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من السجلات والبيانات والمعلومات التي تحتاج إليها الهيئة لمباشرة أعمالها، ويقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامساً: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي المقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبدتها المدقق الشرعي الخارجي، وقد تم مناقشة التقريرين وأخذ الملاحظات الواردة فيها في الاعتبار.

سادساً: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين. وترى الهيئة أن البيانات الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة، وأن الدخل المحرم قد جُنب إلى الحسابات المخصصة لأعمال البر والخيرات، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامناً: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقاً لما ورد في المعيار الشرعي رقم 35 بشأن الزكاة والمعيار المحاسبي رقم 39 بشأن محاسبة الزكاة الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة

وفقاً لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام بالإفصاح عنها في الميزانية.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة من خلال ممثلها في لجنة المسؤولية الاجتماعية بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأسباب عارضة أخرى.

قرار الهيئة

تؤكد الهيئة أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أن معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل الله للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التوقيع: 

1- فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان
رئيس الهيئة

التوقيع: 

2- فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

التوقيع: 

3- فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

التوقيع: 

4- فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

أمين الهيئة: د. محمد برهان عربونة

التوقيع: 

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب
المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك السلام ش.م.ب ("البنك") وشركائه التابعة (المشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدققها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

اساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤوليتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبى ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، الإفصاح المتعلق باستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 31.2) في البيانات المالية الموحدة.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية موجودات التمويل والتي تمثل 52% من مجموع الموجودات (من حيث القيمة)؛ • يتضمن عمل مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتماب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ◀ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها ("ECL") والتي يتم تحديدها على أساس تقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ ◀ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. 	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p style="text-align: center;">اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل لشركات غير متعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعمليات المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعمليات الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. <p style="text-align: center;">الاختبارات التفصيلية</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات غير متعثرة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ونقطة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> ● اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ ● اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ● تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. <p style="text-align: center;">الاستعانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ● لقد قمنا بإشراك أخصائي إدارة المخاطر المالية الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> ■ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ■ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ■ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ■ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. <p style="text-align: center;">الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>	

اندماج الأعمال	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.2 (1) والإفصاح المتعلق باندماج الأعمال في إيضاح (45) في البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصة مسيطرة في مصرف السلام الجزائر من خلال استحواذ إضافي. تم احتساب هذه المعاملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 - نمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ</p> <p>تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية بسبب:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الزيادة الجوهرية في الموجودات والمطلوبات المستحوذة نتيجة لعملية الاستحواذ؛ • التعقيدات المرتبطة بتطبيق المبادئ المحاسبية للاستحواذ، ويشمل احتساب موجودات غير ملموسة جديدة. • والفرضيات والأحكام المطلوبة في تحديد القيمة العادلة وتوزيعها على الموجودات المستحوذ عليها وتشمل موجودات مالية مشتراة أو مصدرة منخفضة القيمة ومطلوبات متحملة. 	<p>تشمل إجراءاتنا من بين أمور أخرى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اشراك أخصائي تقييم لمراجعة مدى ملائمة تسوية القيمة العادلة المحتسبة من قبل الإدارة على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها لتحديد مدى مطابقتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)؛ • اختبار الأسس والفرضيات المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد التصنيف المبدئي للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتحديد الموجودات غير الملموسة؛ • تقييم السياسة المحاسبية المطبقة من قبل الإدارة لتحديد الموجودات المالية المشتراة أو المصدرة منخفضة القيمة، وتحديد مدى ملائمة مستويات القيمة العادلة عند الاحتساب المبدئي؛ • مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية التي تم تحديدها للأصول غير الملموسة المحددة؛ • اختبار العملية والضوابط المطبقة على توحيد المركز المالي ونتائج الشركة التابعة ابتداء من تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك تقييم ثبات السياسات المحاسبية المستخدمة. <p style="text-align: right;">الإفصاحات</p> <p>تقييم ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بدمج العمليات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.</p>

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسنول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي ومن المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسنول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسنول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسنولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - بنك السلام ش.م.ب (تتمة)

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤلون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤلون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - بنك السلام ش.م.ب (تتمة)

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطعمه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تحقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

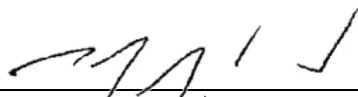
(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جليل العالي.

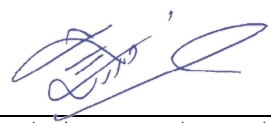
كبير محاسب

كي بي إم جي فخر
رقم قيد الشريك 100
13 فبراير 2024

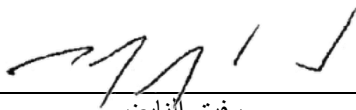
2022	2023	إيضاح	الموجودات
ألف	ألف		
دينار بحريني	دينار بحريني		
367,747	537,874	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
113,096	293,580	5	إيداعات لدى مؤسسات مالية
837,381	1,002,839	6	استثمار في الصكوك
1,986,465	2,676,460	7	موجودات التمويلات
106,796	100,060	9	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
51,690	67,370	10	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
62,462	78,070	11	استثمار في العقارات
254,006	231,484	12	استثمار في شركات زميلة
67,720	81,228	13	موجودات أخرى
51,998	78,145	14	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
<u>3,899,361</u>	<u>5,147,110</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصّة غير مسيطرة
			المطلوبات
187,724	136,511	5	إيداعات من مؤسسات مالية
550,281	1,066,031		حسابات جارية للعملاء
320,989	510,848	15	تمويل مرابحة لأجل
91,741	114,493	10	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
78,798	106,192	16	مطلوبات أخرى
<u>1,229,533</u>	<u>1,934,075</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق حاملي حسابات الاستثمار
319,339	379,768	17	عقود وكالة من مؤسسات مالية
2,013,134	2,424,617	17	عقود وكالة ومضاربة من العملاء
<u>2,332,473</u>	<u>2,804,385</u>		مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق ملكية المساهمين
249,231	261,693	18	رأس المال
(1,325)	(6,799)	18	أسهم الخزينة
(10,696)	(8,770)		أسهم برنامج حوافز الموظفين
209	209		علاوة إصدار أسهم
31,691	44,348		أرباح مستتقة
34,141	46,722		احتياطيات
<u>303,251</u>	<u>337,403</u>		مجموع حقوق ملكية المساهمين
34,104	71,247		حصّة غير مسيطرة
<u>337,355</u>	<u>408,650</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>3,899,361</u>	<u>5,147,110</u>		مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية


رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة


مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة


سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

2022	2023	إيضاح	
ألف	ألف		
دينار بحريني	دينار بحريني		
95,158	174,003	21	الدخل
34,778	48,755		دخل التمويل
2,720	7,653	22	دخل من الصكوك
7,828	16,383	23	دخل من استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي
9,329	21,043	12	الرسوم والعمولات، صافي
3,773	7,571	24	حصة الربح من شركات زميلة، صافي
1,802	3,851	25	دخل من عمليات التكافل، صافي
155,388	279,259		إيرادات أخرى
			مجموع الدخل
(4,955)	(8,446)		مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية
(6,046)	(25,517)		مصروفات التمويل على تمويل مريحة لأجل
(110,403)	(168,658)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل
62,412	68,571		حصة المجموعة كمضارب ووكيل
(47,991)	(100,087)	17	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
96,396	145,209		صافي الدخل التشغيلي
			المصروفات
23,564	31,765	26	تكاليف الموظفين
1,987	3,417		تكلفة المباني
2,293	4,322		استهلاك وإطفاء
22,799	30,029	27	مصروفات تشغيلية أخرى
50,643	69,533		مجموع المصروفات
45,753	75,676		الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة
(12,683)	(22,989)	8	صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل والاستثمارات وموجودات أخرى
33,070	52,687		الربح قبل الضريبة
-	(4,509)		الضريبة للسنة
33,070	48,178		ربح السنة
			العائد إلى:
31,593	42,226		- مساهمي البنك
1,477	5,952		- حصة غير مسيطرة
33,070	48,178		
12.8	17.2	20	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)



رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة



مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية

المنسوب إلى مساهمي البنك														
الإحتياطيات														
رأس المال	أسهم الخزينة	أسهم برنامج حوافز الموظفين	إحتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقة	إحتياطي قانوني	خطة منح الأسهم	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	إحتياطي القيمة العادلة للعقارات	إحتياطي تحويل عملة أجنبية	مجموع الإحتياطيات	مجموع حقوق الملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية	
249,231	(1,325)	(10,696)	209	31,691	21,759	1,934	(8,643)	22,799	(3,708)	34,141	303,251	34,104	337,355	الرصيد في 1 يناير 2023
-	-	-	-	42,226	-	-	-	-	-	-	42,226	5,952	48,178	ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	(2,475)	-	-	(2,475)	(2,475)	-	(2,475)	الحركة في القيمة العادلة، صافي
-	-	-	-	-	-	-	-	(108)	-	(108)	(108)	-	(108)	بيع استثمار في عقار
-	-	-	-	-	-	-	8,511	-	-	-	8,511	-	8,511	الحركة في حصة البنك من إحتياطي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(500)	في شركة زميلة
-	-	-	-	(500)	-	-	-	-	-	-	(500)	-	(500)	تخصيص للصندوق الخيري
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,244	-	2,244	243	2,487	الحركة في إحتياطي تحويل عملة أجنبية
-	-	-	-	-	-	-	6,036	(108)	2,244	-	49,898	6,195	56,093	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة
12,462	-	-	-	(12,462)	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,359)	أسهم منحة صادرة
-	-	-	-	(12,359)	-	-	-	-	-	-	(12,359)	-	(12,359)	أرباح أسهم نقدية لسنة 2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(5,474)	-	(5,474)	شراء أسهم خزينة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,223	(4,223)	-	-	-	المحول للإحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	-	186	-	-	-	(25)	1,926	-	2,087	أسهم مكتسبة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30,948	الحركة في حصة غير مسيطرة
261,693	(6,799)	(8,770)	209	44,348	25,982	2,120	(2,607)	22,691	(1,464)	46,722	337,403	71,247	408,650	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
241,972	(12,473)	-	209	19,531	18,600	-	-	22,865	(3,985)	47,012	296,251	508	296,759	الرصيد في 1 يناير 2022
-	-	-	-	31,593	-	-	-	-	-	-	31,593	1,477	33,070	ربح السنة
-	-	-	-	-	-	-	(6,137)	(66)	-	(6,203)	(6,203)	-	(6,203)	الحركة في القيمة العادلة، صافي
-	-	-	-	-	-	-	(4,627)	-	-	(4,627)	(4,627)	-	(4,627)	معاد تصنيفها إلى التكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	(7,411)	-	-	(7,411)	(7,411)	-	(7,411)	الحركة في حصة البنك من إحتياطي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	277	-	277	في شركة زميلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	277	-	277	الحركة في إحتياطي تحويل عملة أجنبية
-	-	-	-	31,593	-	-	(18,175)	(66)	277	(17,964)	13,629	1,477	15,106	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة
7,259	-	-	-	(7,259)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أسهم منحة صادرة
-	-	-	-	(9,121)	-	-	-	-	-	-	(9,121)	-	(9,121)	أرباح أسهم نقدية لسنة 2021
-	-	-	-	-	-	1,934	-	-	-	-	10,696	-	1,934	أسهم ممنوحة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول للإحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	452	-	558	الحركة في أسهم الخزينة، صافي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32,119	الحركة في حصة غير مسيطرة
249,231	(1,325)	(10,696)	209	31,691	21,759	1,934	(8,643)	22,799	(3,708)	34,141	303,251	34,104	337,355	الرصيد في 31 ديسمبر 2022

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
33,070	48,178	الأنشطة التشغيلية
-	4,509	ربح السنة
2,293	4,322	تعديلات:
1,333	114	الضريبة للسنة
929	2,526	إستهلاك وإطفاء
12,683	22,989	إطفاء علاوة إصدار الصكوك - صافي
-	(15,560)	خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(9,329)	(21,043)	صافي مخصص انخفاض القيمة للأدوات المالية
40,979	46,035	ربح من صفقة شراء بسعر منخفض
		حصة الربح من شركات زميلة - صافي
		الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(57,129)	(23,410)	تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(161,698)	(299,954)	إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
12,713	(15,680)	موجودات تمويلية
(28,139)	(5,537)	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
46,465	(51,213)	موجودات أخرى
32,270	121,560	إيداعات من مؤسسات مالية
55,402	22,752	حسابات جارية للعملاء
57,128	47,767	مطلوبات التكافل
(46,359)	163,039	مطلوبات أخرى
(48,368)	5,359	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(209,888)	(168,385)	الأنشطة الاستثمارية
71,711	297,407	شراء صكوك، صافي
(21,010)	6,227	نقد مستحوذ عليه من دمج الأعمال
-	17,477	بيع استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة وعقارات
(17,070)	(2,000)	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(176,257)	150,726	شراء مبان ومعدات
		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
220,773	189,859	الأنشطة التمويلية
(9,121)	(12,359)	سحب مرابحة لأجل
558	(5,474)	أرباح أسهم مدفوعة
212,210	172,026	الحركة في أسهم الخزينة، صافي
(12,415)	328,111	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
395,947	383,532	صافي التغير في النقد وما في حكمه
383,532	711,643	النقد وما في حكمه في 1 يناير
		النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
91,728	295,383	يتكون النقد وما في حكمه من: *
178,634	122,662	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
113,170	293,598	أرصدة لدى بنوك أخرى**
383,532	711,643	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2023 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 346 ألف دينار بحريني (2022: 207 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 4,240 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك (2022: 5,013 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة
2022	2023			
70%	70%	تقديم خدمات مصرفية	سيتل	بنك السلام - سيتل
55.9%	55.9%	شركة قابضة	البحرين	مجموعة سوليدرتي القابضة
-	68.0%	تقديم خدمات مصرفية	الجزائر	بنك السلام الجزائر*

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال 17 فرع (2022: 23 فرع) في مملكة البحرين، و 24 فرع في الجزائر (2022: لا شيء)، وفرع واحد (2022: فرع واحد) في سيتل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

* خلال السنة، قامت المجموعة بزيادة حصتها القانونية في مصرف السلام الجزائر (ASBA) إلى 68.0%، وبذلك حصلت على السيطرة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023 على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له (يشار لها "بالمجموعة"). تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 فبراير 2024.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 (وتعديلاته)، وللقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.2 أسس التوحيد****(1) دمج الأعمال**

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذ تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتركة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتركة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصص التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتركة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية، والظروف الاقتصادية، والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتركة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتركة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصادفي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.4 (س)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكديدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لا يشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ بشكل عام في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصصهم في صافي الموجودات.

(2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2023. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار، وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كأصيل أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 أسس التوحيد (تتمة)

إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعودة، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغيير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 36 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3 حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4 فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغيير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5 معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6 العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

(6) العملة الأجنبية (تتمة)

(ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه الأحكام والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (د)، و31.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 14.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهرى أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهرى أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة فوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم يقينية التقديرات (تتمة)

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكمية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها وفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

الأحكام

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)****السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة**

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

2.4 السياسات المحاسبية الهامة**(أ) الأدوات المالية**

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وتحوطات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتحوطات التي تستخدم لأدوات إدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبدن غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- أدوات حقوق الملكية:

أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع. أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3- أدوات استثمارية أخرى:

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، والتي تشمل موجودات ترحل من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجيل منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الأصل المالي وموجودات الإيجارات التمويلية "منخفضة القيمة ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الأصل المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامة كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل "النقد وما في حكمه" على النقد في الصندوق، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإلزامية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو أقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، واستصناع، وسلم، وعقود إجارة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كريح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداه على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

4) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****ز. إجارة منتهية بالتمليك (تعرف أيضاً بموجودات الإيجارات التمويلية)**

إجارة منتهية بالتمليك هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها بناءً على طلب العميل والوعد بالتأجير لشراء أو / اقتناء أصل محدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه. وتقوم المجموعة "المؤجر" بتأجير الأصل إلى العميل "المستأجر" مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، ويقوم المؤجر بتحويل الأصل المؤجر إلى المستأجر وفقاً لوعده الشراء من قبل المستأجر وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتمليك وبناءً على وعد بالبيع من قبل المؤجر.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك

إذا تم تعديل شروط موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية واحتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإجارة المنتهية بالتمليك باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، وعقود مضاربة، واستثمارات وكالات. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيّم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحويل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحويل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحويل كل من التدفقات النقدية للعقد والبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. في حين أن هذه المحفظة تولد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، فإنه يتم الاحتفاظ بها أيضاً لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي. الموجودات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:
بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.4 (ك).

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.4 ك)) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلاً من حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)**

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركائها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحفوظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحفوظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

- معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 إلى 5 سنوات
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****س) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى****أ) الشهرة**

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والشركة المستحوذ عليها فقط حصص حقوق الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواد حصة حقوق الملكية في الشركة المستحوذ عليها لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذ في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواد لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب) الموجودات غير الملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية دمج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواد. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسمة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة. جميع الموجودات غير الملموسة المدرجة بتاريخ نهاية السنة لها أعمار محددة، مثل الودائع الرئيسية ("CD") وعلاقات العملاء المشتراة ("PCR") وسيتم إطفاءها على فترات تتراوح بين 7 إلى 15 سنة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الافتراضي، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغييرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يتم إلغاء احتساب الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية من استخدامها أو بيعها. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفارق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

ع) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ص) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ق) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ر) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام اشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُجقت.

يستحق الموظفون الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ر) منافع نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

مدفوعات على أساس أسهم

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج المدفوعات على أساس منح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطرأً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى 3 سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ش) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المراتبات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات الدين على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات حقوق الملكية عند إثبات حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم احتساب دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارات المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإجارة متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيمة ما في حكم النقد من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط أو صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية لعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ث) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة، وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

خ) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام، ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ذ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

ض) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك في بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

ظ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (9) – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تحتسب الزكاة بناءً على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية حاملي حسابات الاستثمار.

غ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المستردة حيازتها كعقارات استثمارية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

غ) استرداد حيازة الموجودات (تتمة)

أ) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل

عقود التكافل

باعتبارها شركة تأمين إسلامية، تقوم المجموعة بإصدار عقود تستند على النشاط التعاوني من خلال تقاسم المخاطر. تصنف المجموعة جميع عقودها بصورة فردية كعقود تكافل.

عقود التكافل هي تلك العقود التي يقبل بموجبها مشغل التكافل مخاطر تكافل جوهرية من المشارك، من خلال الموافقة على تعويض المشارك في حال تأثر المشارك سلبياً بحدث مستقبلي محدد غير مؤكد. قد تقوم هذه العقود أيضاً بتحويل المخاطر المالية. كإرشاد عام، تعرّف المجموعة مخاطر التكافل الجوهرية بأنها إمكانية الاضطرار لدفع منافع عند وقوع حدث التكافل. مخاطر التكافل هي مخاطر أخرى عدا المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد إلى المصدر.

المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في سعر واحد أو أكثر من الأسهم، أو مؤشر الأسعار، أو الأسعار، أو عامل متغير آخر، بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي فإن المتغير ليس خاصاً بأحد أطراف العقد. تعتبر مخاطر التكافل جوهرية، فقط إذا كان من المحتمل أن يتسبب حدث التكافل في دفع منافع جوهرية إضافية. بمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تكافل، فإنه يظل مصنفاً كذلك إلى حين إطفاء أو انتهاء صلاحية جميع الحقوق والالتزامات.

عقود إعادة التكافل

هي عقود تبرمها المجموعة مع مشغلي إعادة التكافل بغرض الحد من صافي الخسارة المحتملة من خلال تنويع مخاطرها، والتي يتم بموجبها تعويض المجموعة عن خسائر عقود التكافل الصادرة.

يتم عرض الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات الناتجة من عقود التكافل المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات لعقود التكافل ذات العلاقة، حيث أن ترتيبات إعادة التكافل لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه المشاركين.

يتم احتساب المنافع التي تستحقها المجموعة بموجب عقود إعادة التكافل الخاصة بها كموجودات إعادة التكافل. تتكون هذه الموجودات من أرصدة مستحقة من مشغلي إعادة التكافل عند سداد المطالبات، والذمم المدينة الأخرى مثل عمولات الربح، وحصّة مشغلي إعادة التكافل من المطالبات القائمة التي تستند إلى المطالبات المتوقعة والمنافع الناتجة بموجب عقود التكافل المغطاة بموجب عقود إعادة التكافل. يتم احتساب المبالغ القابلة للاسترداد أو المستحقة من مشغلي إعادة التكافل وفقاً للمبالغ المرتبطة بعقود التكافل المعنية، ووفقاً لشروط كل عقد من عقود إعادة التكافل. مطلوبات إعادة التكافل تمثل بشكل رئيسي اشتراكات مستحقة الدفع لعقود إعادة التكافل، ويتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

تتكون صناديق التكافل الخاصة بالمشاركين من صندوق التكافل العام وصندوق التكافل العائلي والذي يمثل الفائض المتراكم غير الموزع أو العجز فيما يتعلق بالعقود السارية كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. كما تشمل احتياطات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاشتراكات الإجمالية

تتكون الاشتراكات الإجمالية من مجموع الاشتراكات المستحقة لكامل فترة التغطية المنصوص عليها في العقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية، ويتم احتسابها بتاريخ بداية الوثيقة. الاشتراكات تشمل أي تسويات ناتجة في الفترة المحاسبية للاشتراكات المدينة فيما يتعلق بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. الاشتراكات المحصلة من قبل الوطاء والتي لم يتم استلامها بعد، يتم تقييمها استناداً إلى التقديرات من قسم الاكتتاب أو الخبرات السابقة، ويتم تضمينها في الاشتراكات المكتتبة. يدرج الجزء غير منتهي الصلاحية لهذه الاشتراكات ضمن بند " الاشتراكات غير المكتتبة" في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الجزء المكتسب من الاشتراكات كإيرادات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل (تتمة)

اشتراكات إعادة التكافل

هي مبالغ مدفوعة لمشغلي إعادة التكافل وفقاً لعقود إعادة التكافل للمجموعة. فيما يتعلق بعقود إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، يتم احتساب المبالغ في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين وفقاً لشروط هذه العقود.

اشتراكات غير مكتسبة

تمثل اشتراكات بموجب عقود التكافل والتي سيتم اكتسابها في الفترات المالية التالية أو اللاحقة، للفترة المتبقية لمحتوى التكافل كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إجمالي المطالبات

تحتسب إجمالي المطالبات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين عند تحديد مبلغ المطالبة المستحقة للمشاركين ولأطراف ثالثة، وفقاً لشروط عقود التكافل. إجمالي المطالبات تشمل جميع المطالبات المتكبدة خلال السنة، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والتكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات التي ترتبط مباشرة بمعالجة وصداد المطالبات، وتخفيض قيمة الخردة والاسترداد الأخرى، وأي تسويات للمطالبات المستحقة عن السنوات السابقة.

المطالبات المستردة

المطالبات المستردة تشمل المبالغ المستردة من مشغلي إعادة التكافل وشركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بإجمالي المطالبات المدفوعة من قبل المجموعة، وذلك وفقاً لعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها المجموعة، وتشمل أيضاً الخردة والاسترداد الأخرى. يتم احتساب المطالبات المستردة من شركات إعادة التكافل والأطراف الأخرى وذلك عند احتساب إجمالي المطالبات ذات الصلة التي تم سدادها وفقاً لشروط العقود ذات الصلة.

المطالبات القائمة

تستند المطالبات القائمة على التكلفة النهائية المقدره لجميع المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب التكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات وتخفيض قيمة الخردة والاسترداد الأخرى. تستند مخصصات المطالبات القائمة التي تم الإبلاغ عنها إلى تقديرات الخسارة، والتي ستصبح مستحقة الدفع في نهاية المطاف على كل مطالبة غير مدفوعة، والتي حددتها الإدارة بناء على المعلومات المتوفرة حالياً والخبرات السابقة المعدلة للتغيرات التي تم عكسها على الأوضاع الحالية، والتعرض المتزايد، والتكاليف المتصاعدة للمطالبات، وشدة وتكرار آخر المطالبات، حسب الاقتضاء. لا يتم خصم المطالبات القائمة للقيمة الزمنية للنقود. يتم مراجعة الأساليب المستخدمة والتقديرات المعدة بانتظام.

يتم رصد مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها وفق تقييم اكتواري، والذي يتم تحديثه على أساس أحدث تقارير التقييم.

يتم تضمين أي فرق بين مخصصات المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، وتسويات ومخصصات السنة التالية، في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين للسنة.

نم التكافل وضم التأمين المدينة

يتم احتساب ذم التكافل وضم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم فحص القيمة الدفترية لذم التكافل وضم التأمين المدينة لانخفاض القيمة، إذا أشارت الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد، مع تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل (تتمة)

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (9) – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم (35) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

يجب على المؤسسة الملزمة بدفع الزكاة بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية احتساب الزكاة الحالية المستحقة عن الفترة كمصروف في بياناتها المالية. إذا لم يكن دفع الزكاة ملزماً بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية، وحين تعتبر المؤسسة وكياً لدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة، يتم تعديل أي مبلغ مدفوع يتعلق بالزكاة مع حقوق ملكية أصحاب المصلحة المعنيين.

طبقت المجموعة هذا المعيار، وقدمت الإفصاحات الإضافية اللازمة في بياناتها المالية السنوية.

لا يتحمل البنك أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقه التنظيمية، ولكنه يدفع الزكاة فقط على الأرباح غير الموزعة بصفته وكياً، نيابة عن مساهميه. طبق البنك هذا المعيار وقدم الإفصاحات الإضافية اللازمة في بياناته المالية السنوية (راجع إيضاح رقم (4)).

2) معيار المحاسبة المالي رقم (41) – التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتاريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023. طبقت المجموعة هذا المعيار لأساس إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****(1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023 (تتمة)**

(3) معيار المحاسبة المالي رقم (44) - تحديد السيطرة على الموجودات ومشروعات الأعمال
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (44) – تحديد السيطرة على الموجودات ومشاريع الأعمال" بتاريخ 31 ديسمبر 2023، وهو قابل للتطبيق بأثر فوري. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة ومتسقة لتقييم ما إذا، ومتى كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو نشاط تجاري، سواء في سياق الهياكل التشاركية أو لأغراض التوحيد.

يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، والمنشآت التي تعتبر طرفاً في الهياكل والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (كما هو مسموح به وفقاً للإطار التنظيمي وإطار إعداد التقارير). يغطي هذا المعيار الترتيبات داخل الميزانية العمومية وخارجها، بما في ذلك الهياكل التشاركية مثل المضاربة، والمشاركة، والصكوك. إن لتقييم السيطرة أهمية في مختلف السياسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توحيد الشركات التابعة، واحتساب وإلغاء احتساب الأصول المالية المختلفة، وهياكل الاستثمار التشاركية.

قامت المجموعة بتقييم الإطار المعدل لتقييم السيطرة الذي قدمه معيار المحاسبة المالي رقم (44)، ولا تتوقع أي تأثير جوهري على استنتاجات السيطرة التي سبق تقييمها عند تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، فقد تم تعديل السياسات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالمجموعة، بحيث تكون متسقة مع التعريفات والمبادئ المعدلة الموضحة في إطار معيار المحاسبة المالي رقم (44).

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد

(1) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

- أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
- ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
- د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
- هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
- و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات؛
- ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعدل؛
- ح. تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
- ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
- ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
- ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق هذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة، بما يتماشى مع الممارسات الأوسع للسوق.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)

(2) معيار المحاسبة المالي رقم (42) - عرض وإفصاحات البيانات المالية لمؤسسات التكافل

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل ويحدد مجموعة البيانات المالية التي يجب ان تنشرها المؤسسة بصورة دورية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية المشتركة لمستخدمي البيانات المالية. بالإضافة لذلك، يحدد هذا المعيار أيضاً المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة ضمن نموذج عمل التكافل. يجب قراءة هذا المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم (43) - محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (12) - العرض والإفصاحات العامة في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية ويقدم التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، حيث يكون مشغّل التكافل منفصلاً عن أموال المشاركين (بما في ذلك صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين)؛

ج) يعتبر صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين موجودات تحت الإدارة خارج الميزانية العمومية، وبالتالي منفصلين عن مشغّل التكافل.

د) تم إدراج بيانات مالية لصندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين، بما في ذلك بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق تكافل المشاركين المدار؛

هـ) تم نقل الإفصاح عن أموال الزكاة والتبرعات الخيرية والقرض إلى إفصاحات البيانات المالية بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالي رقم (1)؛

و) تم إضافة تعاريف جديدة للتكافل، ومؤسسات التكافل، ومشغّل التكافل، صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين.

ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل، بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها، ويشمل عمليات نافذة التكافل، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناء على تقييم الإدارة لمحفظة تكافل شركة التكافل التابعة، لا يتوقع ان يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(3) معيار المحاسبة المالي رقم (43) - محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل

يحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية التالية: معيار المحاسبة المالي رقم (13) - الإفصاح عن أسس تحديد وتخصيص الفائض والعجز في شركات التأمين الإسلامية؛ معيار المحاسبة المالي رقم (15) - المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية؛ ومعيار المحاسبة المالي رقم (19) - الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية، ويشمل التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم موازنة المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل مع مبادئ المحاسبة المقبولة عالمياً والمتطلبات التنظيمية الأحدث (حيث تنطبق)؛

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)**

(ج) تم تقديم معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم تناولها أو المعايير التي تم إستبدالها، أو التي لم تكن تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للمخصصات (أو المطالبات، حسب الاقتضاء) لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض المكون الاستثماري؛

(د) المعالجات المحاسبية المعنية في المعيار، يتم ربطها لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل؛

(هـ) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية المقدمة مؤخراً، بالإضافة لتعريفات محدثة للمصطلحات المستخدمة سابقاً؛

(و) تم تقديم المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال، المعالجة المحاسبية لرسوم الوكالة والقرض الحسن.

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، تم تحديد الأساليب التالية عند التطبيق لأول مرة:

(1) منهجية الأثر الرجعي الكامل – يتم بموجبها إدراج الآثار الانتقالية من بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية؛ مع ذلك، فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل بند، وعلى العائد على السهم الأساسي والمخفض لكل سهم يجب أن لا يكون إجبارياً؛ أو

(2) منهجية الأثر الرجعي المعدل – يتم بموجبها تحميل الآثار الانتقالية على الأرباح المستبقاة، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

(3) خيار القيمة العادلة – يتم بموجبه تحديد هامش التكافل المتبقي أو مكون الخسارة للمخصص لباقي فترة الاستحقاق، في التاريخ الانتقالي (بداية الفترة الحالية) كالفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل بذلك التاريخ، والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء المقاسة بذلك التاريخ، ويجب تعديل الآثار المترتبة في الأرباح المستبقاة لمؤسسة التكافل، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

ينطبق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك صفتها كمشغلي تكافل) وصناديق تكافل المشاركين المدارة، وصناديق استثمار المشاركين المدارة، فيما يتعلق بما يلي: (أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك ترتيبات إعادة التكافل الصادرة؛ (ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ (ج) عقود الاستثمار مع أو بدون الميزات التقديرية التي يتم إصدارها إلى جانب، وكجزء من ترتيبات التكافل؛ (د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناء على تقييم الإدارة لمحفظه تكافل شركة التكافل التابعة، لا يتوقع ان يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(4) معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. المعيار يوفر المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)****(5) معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسؤوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(6) معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات بعدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

2023				
بالتكلفة المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
				الموجودات
537,874	537,874	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
293,580	293,580	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
1,002,839	638,321	364,518	-	استثمار في الصكوك
2,676,460	2,676,460	-	-	موجودات التمويلات
100,060	-	13,855	86,205	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
67,370	67,370	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
78,070	-	78,070	-	استثمار في العقارات
231,484	231,484	-	-	استثمار في شركات زميلة
81,228	80,502	163	563	موجودات أخرى
78,145	78,145	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
5,147,110	4,603,736	456,606	86,768	
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
136,511	136,511	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
1,066,031	1,066,031	-	-	حسابات جارية للعملاء
510,848	510,848	-	-	تمويل مرابحة لأجل
114,493	114,493	-	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
106,192	105,855	-	337	مطلوبات أخرى
2,804,385	2,804,385	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
4,738,460	4,738,123	-	337	

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

2022				
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
				الموجودات
367,747	367,747	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
113,096	113,096	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
837,381	608,902	228,479	-	استثمار في الصكوك
1,986,465	1,986,465	-	-	موجودات التمويلات
106,796	-	11,925	94,871	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
51,690	51,690	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
62,462	-	62,462	-	استثمار في العقارات
254,006	254,006	-	-	استثمار في شركات زميلة
67,720	66,310	163	1,247	موجودات أخرى
51,998	51,998	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
3,899,361	3,500,214	303,029	96,118	
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
187,724	187,724	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
550,281	550,281	-	-	حسابات جارية للعملاء
320,989	320,989	-	-	تمويل مرابحة لأجل
91,741	91,741	-	-	مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
78,798	78,358	-	440	مطلوبات أخرى
2,332,473	2,332,473	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
3,562,006	3,561,566	-	440	

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
92,507	115,917	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*
91,728	295,383	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
183,512	126,574	أرصدة لدى بنوك أخرى**
367,747	537,874	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي مبلغ 328 ألف دينار بحريني (2022: 134 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
67,018	63,546	إيداعات لدى مؤسسات مالية
-	2,860	أصول الوكالة
46,151	227,192	أصول المضاربة
(73)	(18)	أصول مرابحات السلع
113,096	293,580	مخصص الخسائر الائتمانية
187,724	136,511	إيداعات من مؤسسات مالية
187,724	136,511	التزام مرابحات السلع

6 استثمار في الصكوك

2022	2023			
المجموع	صكوك الشركات	صكوك سيادية		
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
639,688	226,617	15,771	210,846	مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
(6,546)	-	-	-	في 1 يناير
(449,072)	-	-	-	أرباح مستلمة
131,368	279,773	11,753	268,020	إعادة قياس بالتكلفة المطفأة
(84,061)	(140,933)	(3,768)	(137,165)	مشتريات
(6,144)	(2,475)	(338)	(2,137)	بيع / استحقاق
-	(105)	(7)	(98)	حركة القيمة العادلة
3,246	1,641	272	1,369	(انخفاض القيمة) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة
228,479	364,518	23,683	340,835	مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم
				في 31 ديسمبر 2023

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 228,250 ألف دينار بحريني (2022: 76,360 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح رقم (15)).

6 استثمار في الصكوك (تتمة)

2022	2023		مسجلة بالتكلفة المطفأة في 1 يناير إعادة تصنيف من مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إعادة تصنيف الاحتياطي التراكمي مشتريات مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات استحقاقات شطب (انخفاض القيمة) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة إطفاء الخصم / العلاوة مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم في 31 ديسمبر
	المجموع ألف دينار بحريني	صكوك الشركات ألف دينار بحريني	
-	610,764	23,487	587,277
449,072	-	-	-
(4,627)	-	-	-
197,106	276,536	21,208	255,328
18,817	7,518	4,303	3,215
(58,143)	(257,957)	(15,779)	(242,178)
-	(1)	-	(1)
246	(157)	257	(414)
(531)	(114)	21	(135)
6,962	1,732	141	1,591
608,902	638,321	33,638	604,683

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 354,258 ألف دينار بحريني (2022: 332,242 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح رقم (15)).

يتم التعامل مع صكوك بقيمة دفترية تبلغ 14,905 ألف دينار بحريني (2022: 16,182 ألف دينار بحريني) كصكوك من نوع أدوات حقوق ملكية

2022	2023	توزيع الصكوك حسب المصدر
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
797,177	945,518	صكوك سيادية
40,204	57,321	صكوك الشركات
837,381	1,002,839	

التصنيف الائتماني في صكوك الشركات كما يلي:

2022	2023	درجة استثمارية (AAA – BBB+)
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	عالية العوائد (أقل من BBB-)
22,712	22,615	صكوك غير مصنفة
840	8,868	مخصص الخسائر الائتمانية
16,759	25,886	
(107)	(48)	
40,204	57,321	

7 موجودات التمويل

2023					
المجموعة	المالية الضعيفة	المتشترية	أو المنشأة	المجموع	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
891,573	5,027	33,670	23,152	829,724	الإجارة*
751,111	5,533	26,545	21,244	697,789	تمويل مرابحة
646,550	44	20,279	33,848	592,379	تمويل مضاربة
30,801	-	152	415	30,234	تمويل مشاركة
15,350	-	1,288	353	13,709	بطاقات ائتمان
336,803	1,396	4,752	8,807	321,848	تمويل السلم
48,001	498	4,769	3,000	39,734	تمويل استصناع
2,720,189	12,498	91,455	90,819	2,525,417	مجموع موجودات التمويل
(49,023)	(435)	(23,922)	(8,332)	(16,334)	مخصص للخسائر الائتمانية
5,294	29	108	164	4,993	تحويل العملات الأجنبية
2,676,460	12,092	67,641	82,651	2,514,076	
2022					
المجموعة	المالية الضعيفة	المتشترية	أو المنشأة	المجموع	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
760,928	4,151	10,843	42,296	703,638	الإجارة*
689,846	5,774	18,708	35,664	629,700	تمويل مرابحة
539,710	-	8,555	23,699	507,456	تمويل مضاربة
29,922	-	276	14,921	14,725	تمويل مشاركة
14,995	-	1,464	456	13,075	بطاقات ائتمان
2,035,401	9,925	39,846	117,036	1,868,594	مجموع موجودات التمويل
(48,936)	-	(19,337)	(12,290)	(17,309)	مخصص للخسائر الائتمانية
1,986,465	9,925	20,509	104,746	1,851,285	

7 موجودات التمويل (تمة)

الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية:

2023				
المجموعة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة
الف	الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	17,309	12,290	19,337	48,936
الحركة بين المراحل، صافي حركة مخصص الخسارة، صافي	(3,486)	(2,427)	5,913	-
صافي مبالغ مشطوبة خلال السنة تسويات صرف العملات الأجنبية والتحويلات الأخرى عند السداد	2,511	(1,531)	19,499	(2,317)
	-	-	(20,827)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	16,334	8,332	23,922	49,023

2022				
المجموعة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة
الف	الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	15,028	7,279	13,907	36,214
الحركة بين المراحل، صافي حركة مخصص الخسارة، صافي مبالغ مشطوبة خلال السنة تسويات صرف العملات الأجنبية والتحويلات الأخرى عند السداد	(1,499)	1,067	432	-
	5,196	3,944	4,849	13,989
	(1,416)	-	(2)	(1,418)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	17,309	12,290	19,337	48,936

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة تظهر حالياً بنسبة 25.8% مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية القائمة. الأصول التي تعرضت للانخفاض في قيمتها على أساس تراكمي (المرحلة 3 والموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة) لها تغطية فعالة للخسارة بنسبة 42.1% مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية القائمة.

يظهر تمويل المراهبة صافي أرباح مؤجلة بمبلغ 102,116 ألف دينار بحريني (2022: 71,281 ألف دينار بحريني).

خلال السنة، قامت المجموعة بالاستحواذ على موجودات تمويلية بمبلغ 479,418 ألف دينار بحريني من خلال عملية دمج الأعمال (إيضاح 45).

7 موجودات التمويل (تتمة)

*إجارة منتهية بالتمليك

تمثل الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإجارة المنتهية بالتمليك مع عملاء البنك. تنص هذه الاتفاقية بأن يتعهد البنك (المؤجر) بنقل الموجودات المؤجرة إلى العميل (المستأجر) في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتمليك.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
778,343	920,407	إجارة منتهية بالتمليك
(17,415)	(28,834)	استهلاك
760,928	891,573	إجارة منتهية بالتمليك صافي من الاستهلاك
(9,555)	(8,314)	مخصص انخفاض القيمة
751,373	883,259	في 31 ديسمبر

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
83,775	120,655	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
147,883	237,391	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
519,715	525,213	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
751,373	883,259	

بلغ الاستهلاك / الإطفاء المتراكم على موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك 154,680 ألف دينار بحريني (2022: 104,513 ألف دينار بحريني).

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى

2023					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
18,257	12,327	27,151	-	57,735	الرصيد في 1 يناير
1,122	(777)	(345)	-	-	- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(3,528)	3,872	(344)	-	-	- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
(1,143)	(5,459)	6,602	-	-	- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
4,487	(1,476)	19,598	(2,317)	20,292	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة استرداداً / عكس الشطب
-	-	(461)	-	(461)	
938	(3,840)	25,050	(2,317)	19,831	مخصص الخسائر الائتمانية
27	-	(77)	2,752	2,702	تسويات صرف العملات الأجنبية
-	-	(25,674)	-	(25,674)	وتحويلات أخرى
19,222	8,487	26,450	435	54,594	مبالغ مشطوبة خلال السنة *
					الرصيد كما في 31 ديسمبر

* تمثل تعرضات مشطوبة خلال السنة سيتم الاستمرار في جهود استردادها.

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى (تتمة)

2023					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة انتمائياً المشتراة أو المنشأة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
328	-	-	-	-	328
18	-	-	-	-	18
508	-	-	-	-	508
49,023	435	23,922	8,332	16,334	16,334
867	-	333	5	529	529
2,183	-	2,183	-	-	-
1,667	-	12	150	1,505	1,505
54,594	435	26,450	8,487	19,222	19,222

نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
إيداعات لدى مؤسسات مالية
استثمار في صكوك
موجودات التمويلات (إيضاح 7)
تمويل موجودات أخرى
ذمم مدينة أخرى
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات وموجودات أخرى

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
8,020	10,593	صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية
5,969	7,569	الخسائر الائتمانية المتوقعة لليوم الأول على موجودات التمويلات المشتراة
13,989	18,162	
3,714	3,158	صافي مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات
(5,020)	1,669	صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى
12,683	22,989	
2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
53	196	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
69	7	إيداعات لدى مؤسسات مالية
91	299	صكوك
13,989	18,162	موجودات التمويلات (إيضاح 7)
(5,394)	949	موجودات أخرى
161	218	التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية
3,714	3,158	استثمارات
12,683	22,989	

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى (تتمة)

2022					
الموجودات المالية الضعيفة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	الموجودات المالية الضعيفة	
انتداباً	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
المشتراة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
المجموع	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
44,484	-	21,525	7,332	15,627	الرصيد في 1 يناير
-	-	(5)	(1,050)	1,055	- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
-	-	(1,033)	2,761	(1,728)	- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
-	-	1,471	(642)	(829)	- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
9,718	(5,478)	5,721	3,926	5,549	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة استرداداً / عكس الشطب
(749)	-	(749)	-	-	
8,969	(5,478)	5,405	4,995	4,047	مخصص الخسائر الائتمانية تسويات صرف العملات الأجنبية
(1,493)	(73)	(3)	-	(1,417)	وتحويلات أخرى
5,551	5,551	-	-	-	تسوية عند السداد أو إلغاء الاحتساب مبالغ معكوسة الشطب خلال السنة - صافي
224	-	224	-	-	
57,735	-	27,151	12,327	18,257	الرصيد كما في 31 ديسمبر

2022					
الموجودات المالية الضعيفة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	الموجودات المالية الضعيفة	
انتداباً	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
المشتراة	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
المجموع	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الثالثة:	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
134	-	-	-	134	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
73	-	-	-	73	إيداعات لدى مؤسسات مالية
246	-	-	-	246	استثمار في صكوك
48,936	-	19,337	12,290	17,309	موجودات التمويلات
1,647	-	1,646	-	1	تمويل موجودات أخرى
6,226	-	5,855	12	359	ذمم مدينة أخرى
473	-	313	25	135	التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية
57,735	-	27,151	12,327	18,257	

9 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
86,618	79,192
8,253	7,013
11,925	13,855
106,796	100,060

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
- أدوات حقوق ملكية
- صناديق
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تملك المجموعة نسبة 40% (2022: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهما شركتين تأسستا في البحرين وتعملان في مجال التطوير العقاري. تم احتساب الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويل صافي أصولها إلى شركة بريق، طور استكمال الإجراءات القانونية.

خلال السنة، تم موائمة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بمبلغ لا شيء (2022: 19,620 ألف دينار بحريني) كجزء من دمج الأعمال.

10 موجودات ومطلوبات التكافل

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
6,837	11,065
16,275	20,849
28,578	35,456
51,690	67,370
23,550	27,803
39,615	46,415
636	654
27,940	39,621
91,741	114,493

حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة
حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة
ذمم تكافل وذمم مدينة أخرى

موجودات التكافل

مطالبات قائمة
اشترابات غير مكتسبة واحتياطيات أخرى
عمولة غير مكتسبة
ذمم تكافل وذمم دائنة أخرى
مطلوبات التكافل

الحركة في حصة شركات إعادة التكافل من المطالبات القائمة

2023		
صافي	إعادة التكافل	إجمالي
ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
10,052	(5,055)	15,107
6,661	(1,782)	8,443
16,713	(6,837)	23,550
(1,335)	(2,049)	714
1,360	(2,179)	3,539
16,738	(11,065)	27,803
11,027	(8,749)	19,776
5,711	(2,316)	8,027
16,738	(11,065)	27,803

مطالبات تم الإبلاغ عنها
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها
في 1 يناير
التغير في المطلوبات
إستحواذ على شركة تابعة
في 31 ديسمبر

مطالبات تم الإبلاغ عنها
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها
في 31 ديسمبر

10 موجودات ومطلوبات التكافل (تتمة)

2022			
صافي	إعادة التكافل	إجمالي	
ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
9,357	(6,411)	15,768	مطالبات تم الإبلاغ عنها
8,457	(1,120)	9,577	منتكبة لكن لم يتم الإبلاغ عنها
17,814	(7,531)	25,345	في 1 يوليو
(1,101)	694	(1,795)	التغير في المطلوبات
16,713	(6,837)	23,550	في 31 ديسمبر
9,390	(5,725)	15,115	مطالبات تم الإبلاغ عنها
7,323	(1,112)	8,435	منتكبة لكن لم يتم الإبلاغ عنها
16,713	(6,837)	23,550	في 31 ديسمبر

الحركة في حصة شركات إعادة التكافل من الاشتراكات غير المكتسبة

2023			
صافي	إعادة التأمين	إجمالي	
ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
23,340	(16,275)	39,615	في 1 يناير
2,226	(4,574)	6,800	صافي الحركة
25,566	(20,849)	46,415	في 31 ديسمبر

2022			
صافي	إعادة التكافل	إجمالي	
ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
24,256	(15,727)	39,983	في 1 يوليو
(916)	(548)	(368)	صافي الحركة
23,340	(16,275)	39,615	في 31 ديسمبر

ذمم مدينة متعلقة بالتكافل

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
23,550	27,803	المطالبات القائمة - إجمالي
39,615	46,415	اشتراكات غير مكتسبة، وعمولات، واحتياطيات أخرى

11 استثمارات في عقارات

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
60,124	76,195
2,338	1,875
62,462	78,070

أراضي
مباني

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
57,961	62,462
(200)	(283)
5,982	13,683
-	2,983
(1,281)	(235)
-	(540)
62,462	78,070

في 1 يناير

تغيرات القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إضافات من الاستحواذ على شركة تابعة (راجع إيضاح رقم 45)

إضافات خلال السنة *

استبعادات خلال السنة

أخرى

في 31 ديسمبر

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات محتفظ به كضمان مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المبيعات المعدلة القابلة لمعاملات تمت والمصنفة ضمن المستوى 2 في تراتبيات القيمة العادلة.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، فإن زيادة بنسبة 5% في القيمة العادلة للعقارات ستؤثر على حقوق الملكية بمبلغ 816 ألف دينار بحريني (2022: 787 ألف دينار بحريني)، وانخفاضاً بنسبة 5% في القيمة العادلة للعقارات سيؤثر على بيان الدخل بمبلغ 434 ألف دينار بحريني (2022: 405 ألف دينار بحريني).

12 استثمار في شركات زميلة، صافي

تمتلك المجموعة 20.9% (2022: 20.9%) من أسهم بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في كينيا في أغسطس 2006، وهو مرخص من قبل مصرف كينيا المركزي.

خلال عام 2022، وكجزء من استحواذها على أعمال التجزئة في شركة الإثمار القابضة، استحوذت المجموعة على مصالح اقتصادية في اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقدمة إلى فينكوروب ذ.م.م. (المعروفة سابقاً بإسم السلام الدولية ذ.م.م.) التي تمتلك 26.2% من اسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. وهو بنك تجزئة تأسس في البحرين ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي. يشكل استثمار شركة فينكوروب ذ.م.م. في بنك البحرين والكويت جزءاً من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يشارك البنك ولا حاملي حسابات الاستثمار الخاصة به بشكل مباشر في الأنشطة التجارية الأساسية لشركة فينكوروب ذ.م.م.، وليسوا المالكين القانونيين لموجوداتها الأساسية. العوائد التي يحققها البنك هي في حدود الربح والتسديدات ذات الصلة، إن وجدت، الناتجة عن إتفاقيات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذه الإتفاقية في هذه البيانات المالية.

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (تتمة)

تطبق المجموعة طريقة حقوق الملكية للمحاسبة الموحدة لقياس هذه الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة. تستخدم المجموعة أحدث البيانات المالية المتاحة للشركات الزميلة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. بشكل عام، بالنسبة للشركات الزميلة المدرجة والخارجية التي لا تقوم بإعداد البيانات المالية بموجب نفس إطار إعداد التقارير، فإن البنك يستخدم النتائج المعلنة للشركات الزميلة للربع السابق لغرض محاسبة حقوق الملكية.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
14,533	254,006	الرصيد كما في 1 يناير
217,820	-	استحواذات جديدة خلال السنة
19,897	-	حصة إضافية مستحوذة خلال السنة
-	(33,767)	إلغاء احتساب شركة زميلة نتيجة لزيادة الاستحواذ (إيضاح رقم 45)
9,329	21,043	الحصة في الأرباح
(7,411)	8,511	الحصة في التغيرات الأخرى لحقوق الملكية
(162)	(17,477)	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(162)	(832)	فروقات تحويل العملات الأجنبية
254,006	231,484	الرصيد كما في 31 ديسمبر

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة الجوهرية في الشركات الزميلة كما تم الإعلان عنها من قبل الشركات الزميلة المعنية، معدلة للتغيرات في السياسات المحاسبية ولتسويات القيمة العادلة عند الاستحواذ.

تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت	تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت	
2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
%26.2	%26.2	حصص ملكية المجموعة
3,823,947	4,005,203	مجموع الموجودات
3,242,400	3,384,400	مجموع المطلوبات
581,547	620,803	صافي الموجودات (%100)
152,307	162,588	حصة المجموعة في صافي الأصول المحتسبة
65,202	65,202	التسويات ذات الصلة بمحاسبة الاستحواذ
217,509	227,790	القيمة الدفترية للحصة في الشركات الزميلة

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (تنمة)

بنك البحرين والكويت ألف دينار بحريني	بنك البحرين والكويت ألف دينار بحريني	
97,600	163,500	إيرادات
28,179	84,800	ربح (100%)
(28,300)	32,497	تغيرات أخرى في حقوق الملكية (الدخل الشامل)
41,121	111,197	مجموع الدخل الشامل (100%)
7,380	19,246	حصة المجموعة في الأرباح
7,411	8,511	حصة المجموعة في التغيرات الأخرى في حقوق الملكية

كانت القيمة السوقية للشركات الزميلة المدرجة 228.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 215.8 مليون دينار بحريني). تم تحديد القيم لأغراض الإفصاح باستخدام طريقة القيمة السوقية لكل سهم، ولم يتم تعديلها لأي حيازات كبيرة أو تسويات متعلقة بوحدة الحساب.

بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى وبناء على البيانات المالية الملخصة، كانت الإيرادات والأرباح وحصة المجموعة في الربح 8,548 ألف دينار بحريني (2022: 21,068 ألف دينار بحريني)، 1,683 ألف دينار بحريني (2022: 9,831 ألف دينار بحريني) و 1,797 ألف دينار بحريني (2022: 1,949 ألف دينار بحريني) على التوالي.

13 موجودات أخرى

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	
234	46	موجودات قيد التحويل (أ)
163	163	قروض وسلفيات العملاء
397	209	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)
36,344	37,261	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
11,616	13,753	مصروفات مدفوعة مقدماً
19,363	30,005	مباني ومعدات، بما في ذلك حق استخدام الأصول
67,720	81,228	

(أ) تمثل هذه الفئة موجودات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تحويله إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه كإيرادات في بيان الدخل الموحد. خلال السنة، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 343 ألف دينار بحريني (2022: 450 ألف دينار بحريني) إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (16).

13 موجودات أخرى (تتمة)

(ب) تم تصنيف الاستثمار أعلاه بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة، ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
192	163
(29)	-
163	163

في 1 يناير
المخفض خلال السنة
في 31 ديسمبر

14 الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصة مسيطرة في مصرف السلام الجزائر (ASBA)، ونتيجة لذلك، تم احتساب موجودات غير ملموسة بمبلغ 24,476 ألف دينار بحريني (راجع إيضاح رقم 45).

بتاريخ 7 يوليو 2022، أكملت المجموعة عملية الاستحواذ على محفظة الأصول من مجموعة شركات إثمار القابضة ش.م.ب، ونتيجة لهذه المعاملة، تم احتساب مبلغ 19,105 ألف دينار بحريني كموجودات غير ملموسة.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم أي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة قدرها 25,971 ألف دينار بحريني (2022: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على القيمة المستخدمة، المحتسبة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.2%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2023، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للإسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.5% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للإسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

2022		2023		شهادة		البنود
المجموع	المجموع	علاقات العملاء	ودائع أساسية	رخصة	ألف	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
25,971	51,998	3,591	14,878	-	33,529	الرصيد في 1 يناير
26,663	28,199	12,476	-	12,000	3,723	مستحوذ خلال السنة
(636)	(2,052)	(1,028)	(1,024)	-	-	مطفاً خلال السنة
51,998	78,145	15,039	13,854	12,000	37,252	الرصيد كما في 31 ديسمبر

15 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 582,508 ألف دينار بحريني (2022: 408,602 ألف دينار بحريني). (إيضاح 6)

16 مطلوبات أخرى

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
36,854	77,701	ذمم دائنة
21,436	14,383	مصرفات مستحقة
5,696	6,370	شيكات إدارية
8,898	2,875	وديعة هامش لخطابات الائتمان
2,817	225	ذمم مشاريع دائنة
2,624	2,971	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
473	1,667	مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
78,798	106,192	

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
319,339	379,768	عقود وكالة من مؤسسات مالية
2,013,134	2,424,617	عقود وكالة ومضاربة من العملاء
2,332,473	2,804,385	تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
92,507	93,158	الموجودات
40,693	-	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
217,509	227,790	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
113,170	217,380	استثمار في شركة زميلة
1,164,956	1,525,505	إيداعات لدى المؤسسات المالية
703,638	740,552	موجودات التمويلات
2,332,473	2,804,385	إجارة منتهية بالتملك

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

يتم دمج أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المضاربة والوكالة للمجموعة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، بما في ذلك الاستثمار في الشركة الزميلة المصرفية، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتحميل الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، تنازلت المجموعة عن جزء من حصتها كمضارب، بغرض المحافظة على توزيعات تنافسية للأرباح لأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2023 نسبة 3.6% (2022: 2.4%).

18 رأس المال

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
500,000	500,000
249,231	261,693

المصرح به:
5,000,000,000 سهم عادي (2022: 5,000,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)
2,616,930,150 سهم (2022: 2,492,314,429 سهم)

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2023 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	385,639,674	14.7%
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	250,278,483	9.6%
ساياكوروب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	164,262,106	6.3%

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2023 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	906,542,809	22,816	34.6
من 1% إلى أقل من 5%	910,207,078	13	34.8
من 5% إلى أقل من 10%	414,540,589	2	15.8
من 10% إلى أقل من 20%	385,639,674	1	14.8
المجموع	2,616,930,150	22,832	100.00

18 رأس المال (تتمة)

18.1 توزيعات مقترحة

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 7 فلس لكل سهم أو 7% للسهم (2022: 5% للسهم) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و5% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم واحد لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدره 31,032 ألف دينار بحريني (2022: 24,821 ألف دينار بحريني) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

18.2 أسهم الخزينة

مجموع أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2023، كان 53,005,000 سهماً (2022: 20,384,279 سهماً).

18.3 نظام حوافز الموظفين

يقوم البنك بتطبيق نظام حوافز طويلة الأجل قائم على الأسهم والذي بموجبه يتم إصدار مكافآت الأسهم للموظفين مبني على ظروف الأداء المستقبلي. اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، لا يزال هناك 105,552,007 سهم (2022: 124,615,721 سهم) غير مستحق.

19 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

20 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن البنك.

2022	2023
31,593	42,226
2,463,839	2,457,468
12.8	17.2

صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بالآلاف الدنانير البحرينية)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

21 دخل التمويل

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
28,614	50,543
25,086	39,949
36,469	51,053
1,867	2,266
-	16,003
-	2,013
3,122	12,176
95,158	174,003

تمويلات مرابحة
تمويلات مضاربة
دخل الإجارة، صافي*
مشاركات
تمويل السلم
تمويل استصناع
إبداعات لدى مؤسسات مالية

* دخل الإجارة صافي استهلاك بمبلغ 28,834 ألف دينار بحريني (2022: 17,415 ألف دينار بحريني).

22 دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
(729)	(2,241)	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات
-	(6,887)	خسارة بيع استثمارات، صافي
213	1,221	دخل أرباح الأسهم
3,236	-	ربح بيع استثمارات، صافي
-	15,560	ربح من صفقة شراء بسعر منخفض (إيضاح 45)
2,720	7,653	

23 الرسوم والعمولات، صافي

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
2,728	5,017	رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات
1,727	2,324	رسوم ترتيبات
1,206	4,522	عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان
2,167	4,520	دخل البطاقات وأخرى
7,828	16,383	

24 دخل من عمليات التكافل، صافي

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
20,782	41,079	صافي الأقساط المكتسبة
1,147	4,340	صافي العمولات المكتسبة
21,929	45,419	
(14,398)	(29,895)	مطروحاً: صافي المطالبات المتكبدة
(3,758)	(7,953)	مطروحاً: مصروفات عمومية وإدارية – عمليات التكافل
3,773	7,571	دخل من عمليات التكافل، صافي

25 دخل آخر

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
2,330	-	استردادات
(482)	2,476	أرباح / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية
(222)	48	أرباح / (خسائر) من العقارات، صافي
176	1,327	أخرى
1,802	3,851	

26 تكاليف الموظفين

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
21,748	27,322	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
1,727	2,850	مصرفات التأمين الاجتماعي
89	1,593	مصرفات الموظفين الأخرى
23,564	31,765	

خلال عام 2022، وبموجب هيكل مكافآت الأداء المستقبلي للبنك، تم تقديم خطة حوافز للموظفين طويلة الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين في شكل أسهم كنسبة مئوية عند تحقيق بعض شروط الأداء المحددة مسبقاً. تحدد خطة الحوافز طويلة الأجل شروط الأداء والخدمة ولها جدول استحقاق قابل للتقييم على مدى فترة خمس سنوات. قد يحدث الاستحقاق المعجل عند تخطي شروط الأداء، مما يؤدي لزيادة رسوم الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد سعر الإصدار استناداً إلى تعديل محدد لسعر السوق بتاريخ المكافأة. أسهم خطة الحوافز طويلة الأجل تشمل مميزات تمويل، ويحق لها الحصول على أرباح، إن وجدت، يتم إطلاقها جنباً إلى جنب مع الأسهم المكتسبة.

27 مصرفات تشغيلية أخرى

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
5,119	9,644	مصرفات متعلقة بالأعمال
2,864	4,968	مصرفات تقنية المعلومات
2,261	2,698	مصرفات مهنية
1,372	1,717	مصرفات متعلقة بمجلس الإدارة
11,183	11,002	مصرفات أخرى
22,799	30,029	

28 معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين، و أعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

2023					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
					الموجودات:
					نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي
95	-	-	95	-	موجودات التمويلات
35,590	1,340	1,637	9,376	23,237	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
67,054	-	-	-	67,054	استثمارات في شركات زميلة
231,484	-	-	-	231,484	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
					حسابات جارية للعملاء
6,912	467	4,136	463	1,846	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
15,599	2,651	6,926	1,646	4,376	مطلوبات أخرى
1,060	16	953	-	91	
659	-	651	-	8	ارتباطات محتملة والتزامات
2022					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
					الموجودات:
					نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي
120	-	-	120	-	موجودات التمويلات
31,410	1,681	2,079	8,371	19,279	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
71,639	-	-	-	71,639	استثمارات في شركات زميلة
254,006	-	-	-	254,006	موجودات أخرى
6,789	-	-	-	6,789	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
					إيداعات من مؤسسات مالية
1,240	-	-	1,240	-	حسابات جارية للعملاء
9,446	865	3,466	2,208	2,907	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
15,249	2,917	7,119	4,913	300	مطلوبات أخرى
58	12	27	-	19	
148	-	148	-	-	ارتباطات محتملة والتزامات

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

2023					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
					الدخل:
2,269	55	123	690	1,401	دخل التمويلات
26	-	8	-	18	دخل رسوم وعمولات، صافي
21,043	-	-	-	21,043	حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة
					المصروفات:
451	-	-	-	451	مصروفات التكافل
903	88	362	299	154	حصة الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار
4,025	162	3,863	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى
3,070	-	-	-	3,070	صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات
2022					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
					الدخل:
1,811	190	177	378	1,066	دخل التمويلات
98	8	9	63	18	دخل رسوم وعمولات، صافي
(12)	(12)	-	-	-	خسارة من العقارات، صافي
9,329	-	-	-	9,329	حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة
					المصروفات:
147	-	-	147	-	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
598	65	253	267	13	الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,320	-	1,320	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى
3,325	-	612	-	2,713	صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 965 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 780 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 519 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 498 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 55 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 52 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 5,732 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 4,427 ألف دينار بحريني).

29 ارتباطات والتزامات محتملة

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
60,217	137,932
12,611	170,259
1,254	1,648
74,082	309,839
196,652	313,076
4,912	37,261
201,564	350,337

التزامات محتملة نيابة عن العملاء

ضمانات
خطابات اعتماد
خطابات قبول

ارتباطات غير مستخدمة

ارتباطات تمويلية غير مستخدمة
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

30 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

2022		2023	
القيمة العادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	القيمة الاسمية
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
1,247	62,926	563	42,630
440	14,509	337	52,515

أدوات وعد صرف العملات الأجنبية
مركز الموجودات
مركز المطلوبات

31 إدارة مخاطر

31.1 المقدمة – إدارة المخاطر والعمليات البنكية

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسؤولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئوليته. وتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية، حيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسؤولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة الائتمان والاستثمار

تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة سياسات مخاطر الائتمان وسياسات الاستثمار لضمان توافقها مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. تقوم اللجنة بمناقشة، ومراجعة، واعتماد جميع معاملات الاستثمار والتمويل.

تقوم اللجنة بوضع إطار لتعيين حدود البلد، والمنتج، والقطاع، وأخذ مقترحات تغيير هذه الحدود بالاعتبار، ومراجعة التقارير الدورية لمراقبة الامتثال، والموافقة على الخطوات التي يجب اتخاذها للتعامل مع الاستثناءات. تقوم اللجنة بتقييم واعتماد معايير مخاطر الائتمان (بما في ذلك التسعير) المتعلقة بالمنتجات الجديدة، والتغيرات في مخاطر الائتمان للمنتجات الحالية.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام بمراجعة سياسات إدارة المخاطر (عدا سياسات مخاطر الائتمان). تقوم اللجنة بالتأكد من التزام البنك بأنظمة الامتثال واجبة التطبيق، وذلك بمساعدة أصحاب المصلحة المعنيين.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئوليته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية، وتدقيق تلك التقارير، وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة، ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة ككل، وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة، وتقدير إدارة المخاطر، ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين تحديد أتعاب

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.1 المقدمة (تتمة)

لجنة التدقيق والمخاطر (تتمة)

والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مراجعة عملية وسياسة المخاطر الشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة، ويقدم تقارير بشأن ملاحظاته وتوصياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسؤول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. يتم عرض وشرح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. تتضمن التقارير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان، وتعرضات مخاطر السوق، ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات الحدود، ومعدلات السيولة، وفحص الضغوطات، وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. تتسلم لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذوي العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدراتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

31.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق القرارات الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقرض. يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث يزداد احتمال وقوع مخاطر التعثر بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن العميل. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2022	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2023	
183,646	126,902	الموجودات
113,169	293,598	أرصدة لدى بنوك أخرى
40,311	57,369	إيداعات لدى مؤسسات مالية
2,035,401	2,725,483	صكوك الشركات
1,881	2,376	موجودات التمويل
		عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى
2,374,408	3,205,728	المجموع
275,646	660,176	ارتباطات والتزامات محتملة
2,650,054	3,865,904	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أيضا تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات، و تمويلات مضاربات، ومشاركات، و ذمم بطاقات ائتمان مدينة، و صكوك الشركات، و عقود إجارة منتهية بالتمليك. تشمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية أخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فإنه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معيارتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأصل المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً، والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملًا نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل حالة التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض ينتقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعاملات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقيماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعيتها الحسابات المنتظمة الأداء.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضاً احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة، أو لفترة أطول.

يتم تطبيق تجاوزات الإدارة على مخرجات النموذج، بهدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدرج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2 و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم أخذها بالاعتبار لترحيل العملاء إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الريح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، وقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنماذج	التغير في التقديرات
احتماليه حدوث التعثر في السداد	يتم تحديث احتماليه حدوث التعثر في السداد عند نقطة محددة من الزمن باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي باستخدام الترابط التاريخي بحجم واردات السلع والخدمات؛ التضخم؛ متوسط أسعار المستهلك؛ نمو الائتمان المحلي (%) ؛ معدل البطالة؛ والمدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهزة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تبلغ الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونة 65% وتتفق مع تلك المستخدمة في سنة 2022.

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة والتي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد تم أخذها بالاعتبار بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحات الاحتمالات. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تواصل المجموعة التقييم الفردي للتعرضات الجوهرية للشركات لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD Probability of Default") والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD Loss Given Default")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD Exposure at Default") تختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين المصاحبة، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

(أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2023			
المجموع	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:
	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
327,751	-	-	-
92,749	-	-	-
(346)	-	-	-
420,154	420,154		

جيدة (درجة R1 إلى R4)
مرضية (درجة R5 إلى R7)
مخصص الخسائر الائتمانية

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

2022				
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
238,035	-	-	238,035	جيدة (درجة R1 إلى R4)
58,780	-	-	58,780	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(207)	-	-	(207)	مخصص الخسائر الائتمانية
296,608	-	-	296,608	

(ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية و عقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

(1) صكوك الشركات

2023				
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
47,308	-	-	47,308	جيدة (درجة R1 إلى R4)
10,061	-	-	10,061	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(48)	-	-	(48)	مخصص الخسائر الائتمانية
57,321	-	-	57,321	

2022				
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
26,876	-	-	26,876	جيدة (درجة R1 إلى R4)
13,435	-	-	13,435	مرضية (درجة R5 إلى R7)
(107)	-	-	(107)	مخصص الخسائر الائتمانية
40,204	-	-	40,204	

31 إدارة مخاطر (تتمة)
31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
(2) موجودات التمويلات

2023				
المجموعة	الموجودات	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:
	المالية الضعيفة انتمائياً المشتراة أو المنشأة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
2,358,300	-	-	30,400	2,327,900
263,093	-	-	60,583	202,510
104,090	12,527	91,563	-	-
(49,023)	(435)	(23,922)	(8,332)	(16,334)
2,676,460	12,092	67,641	82,651	2,514,076

جيدة (درجة R1 إلى R4)
مرضية (درجة R5 إلى R7)
متعثرة (درجة D8 إلى D10)
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة

2022				
المجموعة	الموجودات	المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:
	المالية الضعيفة انتمائياً المشتراة أو المنشأة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
1,843,269	-	-	38,538	1,804,731
142,361	-	-	78,498	63,863
49,771	9,925	39,846	-	-
(48,936)	-	(19,337)	(12,290)	(17,309)
1,986,465	9,925	20,509	104,746	1,851,285

جيدة (درجة R1 إلى R4)
مرضية (درجة R5 إلى R7)
متعثرة (درجة D8 إلى D10)
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ الربح المعلق 24,980 ألف دينار بحريني (2022: 22,549 ألف دينار بحريني).

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) تمويل الموجودات الأخرى

2023				
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف
	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
	1,487	-	1,487	جيدة (درجة R1 إلى R4)
	362	-	297	مرضية (درجة R5 إلى R7)
	527	527	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
	(867)	(333)	(529)	مخصص الخسائر الائتمانية
	1,509	194	1,255	

2022				
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف
	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
	154	-	154	جيدة (درجة R1 إلى R4)
	-	-	-	مرضية (درجة R5 إلى R7)
	1,727	1,727	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
	(1,647)	(1,646)	(1)	مخصص الخسائر الائتمانية
	234	81	153	

(4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2023				
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	ألف
	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
	487,309	1,117	486,192	جيدة (درجة R1 إلى R4)
	166,655	5,067	161,588	مرضية (درجة R5 إلى R7)
	6,212	-	-	متعثرة (درجة D8 إلى D10)
	(1,667)	(150)	(1,505)	مخصص الخسائر الائتمانية
	658,509	6,200	646,275	

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

(4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (تتمة)

2022			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
270,575	752	7,192	262,631
5,071	2,098	2,713	260
-	-	-	-
(473)	(313)	(25)	(135)
275,173	2,537	9,880	262,756

جيدة (درجة R1 إلى R4)
مرضية (درجة R5 إلى R7)
متعثرة (درجة D8 إلى D10)
مخصص الخسائر الائتمانية

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

2023			
المجموع	المرحلة الثالثة / الموجودات المالية تاضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة:	المرحلة الثانية:	المرحلة الأولى:
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
2,511,210	28,155	65,656	2,417,399
104,521	2,611	8,164	93,746
48,498	12,070	17,163	19,265
61,254	61,254	-	-
2,725,483	104,090	90,983	2,530,410

حالي
أقل من 30 يوماً
30 - 90 يوماً
أكثر من 90 يوماً

2022			
المجموع	المرحلة الثالثة / الموجودات المالية تاضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة:	المرحلة الثانية:	المرحلة الأولى:
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
1,851,678	14,793	92,147	1,744,738
128,236	1,796	3,773	122,667
51,015	28,710	21,116	1,189
4,472	4,472	-	-
2,035,401	49,771	117,036	1,868,594

حالي
أقل من 30 يوماً
30 - 90 يوماً
أكثر من 90 يوماً

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

(4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (تتمة)

تحليل أعمار الموجودات التمويلية (تتمة)

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في إيضاح رقم 29، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض بشأن تسهيلات تمويلية بمبلغ 24,536 ألف دينار بحريني (2022: 25,630 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتظمة الأداء ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحويل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة، كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ التعرض. خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة قيد صافي تسهيلات مالية بمبلغ لا شيء دينار بحريني (2022: 224 ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها وتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2023 ألف دينار بحريني	2022 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	2,009,902	1,380,953
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	1,383,696	1,181,410

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
988,811	864,185	أقل من 50%
229,424	134,188	50-70%
273,392	182,617	70-90%
160,682	201,788	90-100%
383,092	1,342,705	أكثر من 100%
2,035,401	2,725,483	

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية، أو طارئة، أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصرفيات الحكومية.

31.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن عقود أو دعاوى قضائية غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والقائمة 1,555 ألف دينار بحريني (2022): 1,302 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية مقابلة لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا مضادة ضد هذه الأطراف.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.4 إدارة المخاطر التشغيلية

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

31.5 إدارة المخاطر لعمليات التكافل للمجموعة

يتمثل نشاط مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مفصلة)، وهي إحدى الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة، في إصدار عقود التكافل لعملائها من الأفراد والشركات. المخاطر بموجب عقود التكافل تتمثل في أن احتمال وقوع الحدث وعدم يقينية المبلغ مستحق الدفع بموجب عقد التكافل الناتج عن مثل هذا الحدث المشار إليه بالمطالبة. بحكم طبيعة عقد التكافل، فإن هذا الخطر عرضي وعشوائي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به. المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة في اكتتاب محفظة من عقود التكافل هو تكرار حصول هذه الأحداث، وشدة المطالبات الناتجة عنها. يتم تحسين مستوى المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من خلال وجود أعداد كبيرة كافية، والتنوع من حيث طبيعة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه المخاطر. إن هذا من شأنه أن يقلل من تعرض المركز المالي للمجموعة والأرباح لخسائر كبيرة أو ذات تكرار عالي، حيث سيكون هناك دخل أكبر لتحمل مثل هذه الآثار. كما يتم التغطية للتعرض للتكرار العالي والخسائر الشديدة الكبيرة بعقود إعادة تكافل من خلال برنامج إعادة تكافل شامل مع مزود عقود إعادة تكافل دولي ذو سمعة طيبة.

(1) سياسة الاكتتاب

تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود التكافل البحرية (الشحن وهيكل السفن)، والمركبات (الأضرار الخاصة والمسئولية تجاه الأطراف الأخرى)، والممتلكات (الأضرار المادية وانقطاع الأعمال)، والمسئولية والحوادث العامة. هذه الوثائق تغطي عادة فترة اثني عشر شهراً. بالنسبة لعقود التكافل العامة أعلاه، تنشأ أهم المخاطر الجوهرية من الحوادث التي تشمل المركبات، أو غيرها من الأحداث التي تتسبب في الحرائق والأضرار العرضية، والإهمال الذي يؤدي لحوادث أو التزامات مقابل أطراف أخرى، والحوادث الطبيعية وغيرها من الأنشطة التي تسبب الأضرار، مثل أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية. يختلف مستوى المخاطر فيما يتعلق بموقع المخاطر المغطاة ونوع المخاطر المغطاة وحسب القطاع.

(2) سياسة إعادة التكافل

كجزء من عملية الاكتتاب، فإن الإجراء التالي للتحكم في المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التكافل هو تحويل المخاطر لأطراف أخرى من خلال عقد أو تسهيل إعادة التكافل. تملك المجموعة تسهيلات تغطية نسبية، يشار إليها بالمعاهدات، والتي تستخدم لتحويل نسبة من المخاطر الخاضعة تلقائياً لشروط متفق عليها مسبقاً مع مزود عقود إعادة التكافل. كما يتم توجيه الجزء المحفوظ به من المخاطر من قبل المجموعة بسياسة احتفاظ صارمة معتمدة من قبل المجموعة. سيتم استرداد أي مطالبة بنفس النسبة. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة تملك أيضاً معاهدات غير تناسبية تدفع نسبة من الخسائر تتجاوز مستوى الأولوية المتفق عليه لكل خسارة، أو مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث واحد. يتم اسناد عقود إعادة التكافل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين من ذوي السمعة الدولية، بحيث لا تعتمد المجموعة على مزود واحد لعقود إعادة التكافل أو عقد إعادة التكافل. كما تقوم المجموعة بتحويل المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويشار إليها بإسم إعادة التكافل الاختياري، وتستخدم هذه عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر قيد النظر كبيرة جداً بالنسبة لقدرات المعاهدة، أو تنطوي على مخاطر مستثناة من المعاهدات. في هذه الحالة، تتجه المجموعة لمزودي عقود إعادة التكافل المصنفين دولياً، ولكنها تخصص أيضاً بعض الحصص الصغيرة في الأسواق المحلية، كنوع من تبادل الأعمال.

32 التمرکز

يظهر التمرکز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمرکز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمرکز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

32 التمركز (تتمة)

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

2022			2023			الإقليم الجغرافي
موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
266,346	3,071,611	3,652,878	271,629	3,220,903	4,043,110	دول مجلس التعاون الخليجي الشرق الأوسط وشمال افريقيا
7,504	216,848	80,126	216,105	1,161,581	930,425	أوروبا
18	196,728	65,514	60,504	215,535	70,385	آسيا
738	32,140	8,794	-	68,462	5,260	أمريكا
1,040	20,492	81,480	111,938	16,567	79,948	أخرى
-	24,187	10,569	-	55,412	17,982	
275,646	3,562,006	3,899,361	660,176	4,738,460	5,147,110	

2022			2023			القطاع الصناعي
موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
41,390	301,168	1,273,552	47,338	245,592	1,180,065	حكومة وقطاع عام بنوك ومؤسسات مالية
61,071	690,306	102,058	40,608	786,189	1,327,682	عقارات
48,096	101,511	394,200	78,441	90,793	273,681	تجاري وصناعي
64,208	109,239	131,925	397,490	422,595	688,935	طيران
-	-	-	-	-	383	أفراد
32,867	1,595,041	1,370,883	43,182	2,471,106	1,249,470	أخرى
28,014	764,741	626,743	53,117	722,185	426,894	
275,646	3,562,006	3,899,361	660,176	4,738,460	5,147,110	

33 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

33 مخاطر السوق (تتمة)

33.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحفوظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

2023

%10 انخفاض		%10 زيادة		استثمارات مسعرة:
التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
(2,231)	(1,014)	2,231	1,014	

2022

%10 انخفاض		%10 زيادة		استثمارات مسعرة:
التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
(888)	(1,189)	888	1,189	

33.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن الحساسية على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة (إعادة تسعير الاستحقاق على أساس تراكمي) هي كالتالي:

2023

التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	دينار بحريني
ألف	%	ألف	%	
دينار بحريني		دينار بحريني		
14,714	(0.10)	(14,714)	0.10	

33 مخاطر السوق (تتمة)

33.2 مخاطر عائد الربح (تتمة)

2022			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل
ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	%
13,652	(0.10)	(13,652)	0.10

دينار بحريني

إصلاح مؤشر معدل الربح
طبقت المجموعة أداة لتمكينها من اعتماد توصيات لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق.

33.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعه من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهريه كما في 31 ديسمبر 2023 و 2022.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

2022	2023	
طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	
(19,260)	(58)	جنيه إسترليني
-	895	يورو
(46,827)	-	دينار جزائري
1,897	144	أخرى

33 مخاطر السوق (تنمة)

33.3 مخاطر العملة (تنمة)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

الأثر على حقوق الملكية 2022	الأثر على الربح 2022	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على حقوق الملكية 2023	الأثر على الربح 2023	التغير في سعر صرف العملة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	%	
-	(1,926)	10	-	(6)	10	جنيه إسترليني
-	-	10	-	90	10	يورو
(4,683)	-	10	-	-	10	دينار جزائري
-	190	10	-	14	10	أخرى
(4,683)	(1,736)		-	98		المجموع

34 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب اضطرابات السوق أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد كافٍ للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتحويل بسهولة في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 146.7%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 185.0%. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 115.5%.

بيان الاستحقاق لمحفظه الصكوك، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الموجودات والمطلوبات اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2023 في إيضاح 44 من البيانات المالية الموحدة.

34 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	2023			
	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات				
				نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
537,874	-	-	-	537,874
293,580	216	-	13,403	279,961
1,002,839	344,662	409,346	130,455	118,376
2,676,460	1,159,793	909,368	308,395	298,904
				استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
100,060	92,301	1,885	5,874	-
				موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
67,370	-	-	67,370	-
78,070	78,070	-	-	-
231,484	231,484	-	-	-
81,228	60,000	6,484	9,341	5,403
				موجودات أخرى
78,145	78,145	-	-	-
				الشهرة وموجودات غير ملموسة
				أخرى
5,147,110	2,044,671	1,327,083	534,838	1,240,518
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
				إيداعات من مؤسسات مالية وعملاء حسابات جارية للعملاء
136,511	-	-	65,253	71,258
1,066,031	3,936	2	-	1,062,093
510,848	3,497	21,854	105,536	379,961
				تمويل مرابحة لأجل
				مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
114,493	-	-	114,493	-
106,192	27,383	4	40,823	37,982
2,804,385	25,027	292,732	874,860	1,611,766
				مطلوبات أخرى
				حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
4,738,460	59,843	314,592	1,200,965	3,163,060

34 مخاطر السيولة (تتمة)

2022					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
					الموجودات
					نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
367,747	-	-	-	367,747	
113,096	-	-	28,608	84,488	إيداعات لدى مؤسسات مالية
837,381	274,022	467,328	58,238	37,793	استثمارات في صكوك
1,986,465	832,811	674,069	271,127	208,458	موجودات تمويلات
					استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
106,796	106,796	-	-	-	موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة
51,690	-	-	51,690	-	استثمارات في عقارات
62,462	62,462	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
254,006	254,006	-	-	-	موجودات أخرى
67,720	19,707	2,083	10,494	35,436	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
51,998	51,998	-	-	-	
3,899,361	1,601,802	1,143,480	420,157	733,922	
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
187,724	-	-	42,613	145,111	إيداعات من مؤسسات مالية
550,281	-	-	-	550,281	حسابات جارية للعملاء
320,989	5,382	22,557	89,399	203,651	تمويل مرابحة لأجل
					مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة
91,741	-	-	91,741	-	مطلوبات أخرى
78,798	37,716	512	2,249	38,321	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
2,332,473	90,797	310,064	822,348	1,109,264	
3,562,006	133,895	333,133	1,048,350	2,046,628	

34 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المضمومة كما في 31 ديسمبر 2023 و 2022:

2023					
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	71,772	66,822	-	-	138,594
1,066,031	-	-	-	-	1,066,031
-	379,962	105,536	21,854	5,382	512,734
518,016	1,099,257	902,087	306,314	50,324	2,875,998
-	142,951	167,990	322,782	26,453	660,176
18,925	-	-	-	-	18,925
1,602,972	1,693,942	1,242,435	650,950	82,159	5,272,458
2022					
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	145,802	43,690	-	-	189,492
550,281	-	-	-	-	550,281
-	204,807	90,281	22,557	5,382	323,027
247,908	861,623	838,363	322,813	90,886	2,361,593
-	67,199	114,109	70,827	23,511	275,646
20,863	-	-	-	-	20,863
819,052	1,279,431	1,086,443	416,197	119,779	3,720,902

المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة إيداعات من مؤسسات مالية حسابات جارية للعملاء تمويل مرابحة لأجل حقوق حاملي حسابات الاستثمار ارتباطات والتزامات محتملة مطلوبات مالية أخرى

35 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية، وبعد إنجاز الاستحواذات الأخيرة (راجع إيضاح رقم 45)، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية

يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات في البحرين، ومن خلال الشركات التابعة للبنك في سيشل والجزائر. كما يشمل قطاع الخدمات المصرفية أيضاً استثمارات المجموعة في الشركات المصرفية الزميلة، والتي تم تخصيصها كموجودات منسوبة للوعاء المشترك الممول من قبل حاملي حسابات الاستثمار. الاستثمارات الزميلة الخارجية الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الاستثمار.

الخزينة

يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة، والمنتجات ذات الدخل الثابت، والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.

الاستثمارات

يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، وخدمات إدارة الأصول للعملاء، حيث تقوم بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة. كما تشمل أيضاً استثمارات المجموعة في بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

التكافل

يمثل استثمار المجموعة في مجموعة سوليدير تي القابضة ش.م.ب (مقفلة) والتي تقوم بشكل أساسي في أعمال تقديم عقود التكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل منتجات التكافل للمركبات، وغير المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتكافل العائلي. يتم إعداد التقارير عن جميع أنشطة هذه الشركة، بما في ذلك أنشطتها الاستثمارية، تحت هذا القطاع، حيث يتم إدارتها مع أعمال التكافل.

تتم المعاملات بين القطاع البنكي وبقية القطاعات وفقاً للمعدلات الداخلية المقدرة المخصصة. تستند رسوم التحويل على معدل الوعاء، الذي يقارب تكلفة الأموال.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

2023						
المجموع	غير مخصصة	التكافل	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
174,003	-	1,426	-	11,103	161,474	دخل التمويل
48,755	-	1,205	-	47,550	-	دخل من الصكوك
16,383	-	-	-	3,063	13,320	الرسوم والعمولات، صافي
7,653	-	1,208	(1,026)	(7,923)	15,394	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي
21,043	-	34	1,763	-	19,246	حصة الربح من شركات زميلة
7,571	-	7,571	-	-	-	دخل من عمليات التكافل، صافي
3,851	-	535	(115)	1,162	2,269	إيرادات أخرى
(8,446)	-	-	-	(8,267)	(179)	مصرفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية
(25,517)	-	-	-	(25,517)	-	مصرفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل العائد على حقوق حاملي حسابات الإستهثار
(100,087)	-	-	(8)	(16,770)	(83,309)	صافي الدخل التشغيلي
145,209	-	11,979	614	4,401	128,215	
31,765	-	-	929	5,615	25,221	تكاليف الموظفين
7,739	-	-	131	929	6,679	تكلفة المبانى واستهلاك مصرفات تشغيلية
30,029	-	5,470	1,072	3,801	19,686	أخرى
75,676	-	6,509	(1,518)	(5,944)	76,629	الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة
(22,989)	-	(88)	(2,793)	(194)	(19,914)	صافي مخصص انخفاض القيمة
(4,509)	-	-	-	-	(4,509)	ضريبة السنة
48,178	-	6,421	(4,311)	(6,138)	52,206	نتائج القطاع
5,147,110	46,512	158,944	181,630	1,485,734	3,274,290	موجودات القطاع
4,738,460	57,969	107,580	1,315	1,184,538	3,387,058	مطلوبات القطاع

تم تخصيص الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى التي تشمل مبلغ 66,865 ألف دينار بحريني (2022): 44,441 ألف دينار بحريني) الناتجة من استحوذات سابقة ضمن قطاع الخدمات المصرفية، ومبلغ 11,280 ألف دينار بحريني (2022): 7,557 ألف دينار بحريني) منسوب لقطاع التكافل.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

معلومات قطاعات الأعمال:

2022						
المجموع	غير مخصصة	التكافل	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
95,158	-	644	-	3,848	90,666	دخل التمويل
34,778	-	383	-	34,395	-	دخل من الصكوك
7,828	-	-	-	2,590	5,238	الرسوم والعمولات، صافي
2,720	-	(160)	2,880	-	-	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي
9,329	-	12	1,937	-	7,380	حصة الربح من شركات زميلة
3,773	-	3,773	-	-	-	دخل من عمليات التكافل صافي
1,802	-	28	(64)	(374)	2,212	إيرادات أخرى
(4,955)	-	-	-	(4,621)	(334)	مصرفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية
(6,046)	-	-	-	(6,046)	-	مصرفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار
(47,991)	-	-	(5)	(6,848)	(41,138)	صافي الدخل التشغيلي
96,396	-	4,680	4,748	22,944	64,024	
23,564	-	-	997	4,949	17,618	تكاليف الموظفين
4,280	-	-	157	935	3,188	تكلفة المباني واستهلاك
22,799	-	2,289	1,243	3,503	15,764	مصرفات تشغيلية أخرى
45,753	-	2,391	2,351	13,557	27,454	الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة
(12,683)	-	-	(3,714)	(13)	(8,956)	صافي مخصص انخفاض القيمة
33,070	-	2,391	(1,363)	13,544	18,498	نتائج القطاع
3,899,361	49,229	154,523	197,264	1,286,557	2,211,788	موجودات القطاع
3,562,006	78,791	93,397	952	937,770	2,451,096	مطلوبات القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

كان توزيع الموجودات، والمطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

2022			2023			دول مجلس التعاون الخليجي دولية المجموع
مطلوبات طارئة والتزامات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	موجودات	مطلوبات طارئة والتزامات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	موجودات	
ألف دينار بحريني			ألف دينار بحريني			
266,346	3,071,611	3,652,878	271,629	3,220,903	4,043,110	
9,300	490,395	246,483	388,547	1,517,557	1,104,000	
275,646	3,562,006	3,899,361	660,176	4,738,460	5,147,110	

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

36 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 108,814 ألف دينار بحريني (2022: 111,500 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المتبقية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

37 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

38 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، اكتسبت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 343 ألف دينار بحريني (2022: 450 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحرينى السعودى، وغرامات مالية محتسبة على عملاء، وفوائد على أرصدة الحسابات المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال لحساب خيرى للتصرف بها.

39 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 677 ألف دينار بحريني (2022: 478 ألف دينار بحريني)، منها 302 ألف دينار بحريني (2022: 110 ألف دينار بحريني) تم دفعها من وعاء إيرادات مخالفة للشريعة.

40 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2023 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 1.2 فلس (2022: بواقع 2.7 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (39)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2023 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 118,596 ألف دينار بحريني (2022: 245,883 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأصول المستثمرة.

41 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظه الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2023
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
340,835	-	69,970	270,865	صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
23,683	-	346	23,337	صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
86,205	75,972	6,622	3,611	استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
13,855	2,722	-	11,133	استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
563	-	563	-	مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
465,141	78,694	77,501	308,946	
337	-	337	-	مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
337	-	337	-	

الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2023
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
604,683	-	64,275	540,408	صكوك سيادية بالتكلفة المطفأة
33,638	-	-	33,638	صكوك الشركات بالتكلفة المطفأة
638,321	-	64,275	574,046	

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة العادلة للصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة 750,394 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 579,528 ألف دينار بحريني)

41 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2022
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
212,706	-	139,635	73,071	صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
15,773	-	350	15,423	صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
95,115	82,915	302	11,898	استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
11,681	2,800	-	8,881	استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
1,247	-	1,247	-	مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
<u>336,522</u>	<u>85,715</u>	<u>141,534</u>	<u>109,273</u>	
440	-	440	-	مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد
<u>440</u>	<u>-</u>	<u>440</u>	<u>-</u>	

الحركة على القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

2022	2023	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
87,173	85,718	في 1 يناير
2,805	-	محولة من سوليدرتي
49	-	مشتريات
(23)	-	استيعادات
-	(1,462)	تحويلات
(275)	(2,410)	تغيرات القيمة العادلة
(4,014)	(3,152)	انخفاض القيمة
<u>85,715</u>	<u>78,694</u>	في 31 ديسمبر

تحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 ملخص أدناه:

تفتية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2023 (ألف دينار بحريني)	الحركة المتوقعة المعقولة +/- (في متوسط المدخل)	الزيادة / (النقص) في التقييم
تقييم الأصول	العقار ذو الصلة	104,101	+/- 5%	(5,217) / 5,217

41 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظه الصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
-	14,313	في 1 يناير
11,774	(14,313)	معاد تصنيفها من بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
2,539	-	إضافات / استحقاقات
<u>14,313</u>	<u>-</u>	في 31 ديسمبر

القيمة العادلة المقدره للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدره للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

42 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة هي نفسها تلك المفصّل عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

النزاع الروسي - الأوكراني

لقد أدى الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي، وأدى، من بين تأثيرات أخرى، لزيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد. قد يؤثر النزاع على مجموعة واسعة من المنشآت عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات.

وقد أجرت الإدارة تقييماً لمحفظتها، وخلصت إلى أنه ليس لديها أي تعرضات مباشرة للبلدان المتأثرة أو منها. مع ذلك، لا تزال احتمالات التعرضات غير المباشرة قائمة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الأثر الكامل لهذا النزاع لأنه يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدة الأحداث غير المؤكدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل المزيد من العمليات العسكرية، والعقوبات الإضافية، وردود الفعل على التطورات الجارية من قبل الأسواق المالية العالمية. وستواصل الإدارة رصد أثر هذا الوضع المتطور عن كثب على محفظتها لتقييم الأثر غير المباشر، إن وجد. كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن لهذا النزاع أي أثر جوهري على المجموعة.

43 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودايع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودايع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

44 النسب التنظيمية

(1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، كما يلي:

مجموع القيمة المرجحة		
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
538,323	640,852	مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة
219,621	351,585	صافي التدفقات النقدية
%251.4	%185.0	نسبة تغطية السيولة %
%100	%100	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

(2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها ونسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

44 النسب التنظيمية (تتمة)

(2) كفاية رأس المال (تتمة)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما في		
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
302,173	337,263	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية
34,562	49,667	مطروحاً: التسويات التنظيمية
267,611	287,596	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية
44	3,574	رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
38,415	52,160	تسويات رأس المال من الفئة الثانية
306,070	343,330	رأس المال التنظيمي
		التعرضات الموزونة للمخاطر:
1,244,559	1,548,447	الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
38,237	1,300	الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
113,494	137,610	الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية
1,396,290	1,687,357	مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر
1,396,290	1,687,357	مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر
%21.9	%20.4	نسبة كفاية رأس المال
%19.2	%17.3	نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى
%12.5	%12.5	الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي

كما في 31 ديسمبر 2023، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 16,512 ألف دينار بحريني (2022: 24,768 ألف دينار بحريني) إلى رأس المال من الفئة الأولى.

(3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي %100.

44 النسب التنظيمية (تتمة)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			لا يوجد استحقاق محدد	ألف دينار بحريني
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر		
					البند
					التمويل المستقر المتاح
					رأس المال:
377,914	52,160	-	-	325,754	رأس المال التنظيمي
					ودائع الأفراد، وودائع العملاء من
					الشركات الصغيرة:
348,890	10,512	15,956	340,231	-	ودائع مستقرة
1,694,490	273,026	363,513	1,215,891	-	ودائع أقل استقراراً
					تمويلات بالجملة:
610,515	104,315	133,881	2,028,868	-	تمويلات بالجملة أخرى
					مطلوبات أخرى:
			144,683	-	جميع المطلوبات الأخرى غير
					المتضمنة في الفئات أعلاه
3,031,809	440,013	513,350	3,729,673	325,754	مجموع التمويل المستقر المتاح

45 النسب التنظيمية (تتمة)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

ألف دينار بحريني					قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)
لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة	
البنك					
التمويل المستقر المطلوب					
-	-	-	-	38,622	
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
-	-	-	-	-	
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من المستوى 1،					
-	-	-	-	-	
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1،					
-	-	883	415,492	67,098	
والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية،					
-	-	262,593	854,332	1,480,761	
المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي					
-	-	-	-	108,419	
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي					
-	-	-	-	231,331	
عن مصرف البحرين المركزي الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة					
-	-	7,212	18,929	15,441	
موجودات أخرى:					
-	-	1,638	18,413	758,424	
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية					
-	-	-	659,523	32,976	
مجموع التمويل المستقر المطلوب					
-	-	272,326	1,966,689	2,624,653	
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					
-	-	-	-	115.5%	

45 النسب التنظيمية (تمة)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (تمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			ألف دينار بحريني	
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر		
					البند
					<u>التمويل المستقر المتاح</u>
					رأس المال:
318,007	38,415	-	-	279,592	رأس المال التنظيمي
					ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:
336,629	15,879	21,822	315,809	-	ودائع مستقرة
1,186,111	133,844	233,070	936,116	-	ودائع أقل استقراراً تمويلات بالجملة:
473,702	87,198	184,892	1,452,526	-	تمويلات بالجملة أخرى مطلوبات أخرى:
46,593	46,593	-	51,422	-	جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
<u>2,361,042</u>	<u>321,929</u>	<u>439,784</u>	<u>2,755,873</u>	<u>279,592</u>	مجموع التمويل المستقر المتاح

44 النسب التنظيمية (تتمة)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			لا يوجد استحقاق محدد	ألف دينار بحريني
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر		
					<u>التمويل المستقر المطلوب</u>
34,634	-	-	-	-	مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:
49,302	6,496	-	285,379	-	تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعلماء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية،
1,268,029	1,222,473	154,489	357,123	-	المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف
87,356	134,393	-	-	-	البحرين المركزي
143,810	221,246	-	-	-	رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة
143,810	221,246	-	-	-	عن مصرف البحرين المركزي الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة موجودات أخرى:
17,850	12,357	2,458	12,236	-	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
652,174	88,124	-	14,025	557,037	البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية
13,767	-	-	275,333	-	
2,179,566	1,550,696	156,947	944,096	557,037	مجموع التمويل المستقر المطلوب
%108.3	-	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر (%)

45 دمج العمليات

2023

الاستحواذ على شركة تابعة

خلال السنة، قامت المجموعة بزيادة حصتها القانونية في مصرف السلام الجزائر (ASBA) إلى 68.0٪، وبذلك فرضت السيطرة عليها. بالتالي، طبقت المجموعة طريقة الاستحواذ ووحدة النتائج والمركز المالي لمصرف السلام الجزائر اعتباراً من 1 أبريل 2023.

تم إدراج القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وخصص حقوق الملكية في هذه الإفصاحات على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها في غضون 12 شهراً من تاريخ الاستحواذ. تماشياً مع أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 "دمج الأعمال"، في حال الحصول على معلومات جديدة في غضون سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، وتعديلات محددة للمبالغ المذكورة أدناه، أو أي مخصصات إضافية كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، سيتم تعديل محاسبة الاستحواذ. وسيتم عكس التعديلات على المحاسبة المؤقتة المتعلقة بالاستحواذ بأثر رجعي.

(أ) إجمالي المقابل

بلغ إجمالي المقابل النقدي مبلغ 18,450 ألف دينار بحريني.

(ب) القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد المستحوذ والمطلوبات المتحتملة
الجدول التالي يلخص المبالغ المحسبة للموجودات المستحوذ والمطلوبات المتحتملة.

ألف دينار بحريني	أصول مستحوذة
297,407	النقد وأرصدة البنوك لدى مصرف الجزائر المركزي
479,418	محفظة التمويل
13,683	عقارات استثمارية
15,034	موجودات أخرى
24,476	موجودات غير ملموسة
830,018	مجموع الموجودات (أ)
	المطلوبات المتحتملة
401,096	الحسابات الجارية للعملاء
35,873	مطلوبات أخرى
436,969	مجموع المطلوبات
293,422	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
730,391	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (ب)
99,627	مجموع صافي الموجودات المستحوذ عليها (ج = أ - ب)

تم قياس القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة لمصرف السلام الجزائر (الرخصة المصرفية وعلاقات العملاء) بصورة مؤقتة.

45 دمج العمليات (تتمة)

(ج) ربح من صفقة شراء بسعر منخفض

ألف دينار بحريني	المقابل المدفوع
18,450	حصة غير مسيطرة على أساس نسبة صافي الموجودات القابلة للتحديد
31,850	القيمة العادلة للحصة الحالية في مصرف السلام الجزائر
33,767	القيمة العادلة لـصافي الموجودات القابلة للتحديد (ج)
99,627	
15,560	ربح من صفقة شراء بسعر منخفض

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ساهم مصرف السلام الجزائر في نتائج المجموعة بإيرادات تبلغ 34,878 ألف دينار بحريني، وربح بلغ 12,395 ألف دينار بحريني، صافي تسويات الاستحواذ المؤقتة. قدرت الإدارة أن الإيرادات الموحدة كانت ستبلغ 45,331 ألف دينار بحريني، لو أن الاستحواذ حدث بتاريخ 1 يناير 2023. إنه من غير العملي تحديد الربح أو الخسارة للمنشأة الموحدة للفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وذلك على افتراض أن الاستحواذ حدث بتاريخ 1 يناير 2023، بسبب أثر تسويات محاسبة الاستحواذ وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

2022

الاستحواذ على مجموعة معينة من الأصول

في الربع الأول من عام 2022، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.2% في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. والأسهم البالغة 55.9% في مجموعة سوليدرتي القابضة. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

تم هيكلة الصفقة كإقتطاع متوازن من أصول ومطلوبات الإثمار القابضة المتفق عليها. كمقابل للاستحواذ على مجموعة الأصول المستحوذ عليها، ستحمل المجموعة بعض المطلوبات، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لوحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) بالقيمة المتوازية.

46 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المعلنة مسبقاً.